مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

ما نصَّ ابنُ عاشور في تفسيره التَّحرير والتَّنوير على أنَّه تقدير معنى جمعًا و دراسةً

إعداد

د. خديجة عصام ريحان

دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن

• من مواليد عام ١٩٩٢م بمدينة: جدة .

• تخرجت من كلية الدعوة وأصول الدين – قسم الكتاب والسنة، بجامعة أم القرى، بمدينة: مكة المكرمة، عام ١٤٣٦هـ.

• نالت شهادة الماجستير من قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، عام ١٤٤١ هـ بأطروحة: "التساؤلات التي أوردها ابن عثيمين –رحمه الله– في تفسيره وأجاب عنها في تفسير سورة الروم ولقمان والسجدة – جمعًا ودراسة"، كما نالت شهادة الدكتوراه من قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، عام ١٤٤٤هـ بأطروحة: "الاحتباك وأثره في بيان المعنى في كتاب نظم الدرر للبقاعي – جمعًا ودراسة– من أول سورة السجدة إلى آخر القرآن".

• من أعمالها المنشورة: بحث محكم منشور بعنوان: الإعجاز بالصرفة بين الحقيقة والبطلان – دراسة نقدية. بحث محكّم منشور بعنوان: حذف التقابل في تفسير القرآن الكريم لابن عرفة – جمعاً ودراسة.

• بحث محكم منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد: (٣٩) بعنوان: الاحتراز وشواهده في تفسير الإمام ابن عرفة– دراسة نظرية تطبيقية.

• البريد الشبكي: JO.OJE@HOTMAIL.COM

د. زينب عصام ريحان

دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن

• من مواليد عام ١٩٩٣م بمدينة: مكة المكرمة.

• تخرجت من كلية الدعوة وأصول الدين – قسم الكتاب والسنة، بجامعة أم القرى، بمدينة: مكة المكرمة، عام ١٤٣٦هـ.

• نالت شهادة الماجستير من قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، عام ١٤٤١هـ بأطروحة: "التساؤلات التي أوردها ابن عثيمين –رحمه الله– في تفسيره وأجاب عنها في تفسير سورتي القصص والعنكبوت – جمعًا ودراسة"، كما نالت شهادة الدكتوراه من قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، عام ١٤٤٤هـ بأطروحة: "الاحتباك وأثره في بيان المعنى في كتاب نظم الدرر للبقاعي – جمعًا ودراسة– من أول القرآن إلى آخر سورة لقمان".

• من أعمالها المنشورة: بحث محكم منشور بعنوان: معارضة القرآن الكريم. بحث محكم منشور بعنوان: بلاغة الطرد والعكس في السياق القرآني– جمعًا ودراسة.

بحث محكم منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد: (٣٩) بعنوان: الاحتراز وشواهده في تفسير الإمام ابن عرفة– دراسة نظرية تطبيقية.

• البريد الشبكي: Z.3.R@HOTMAIL.COM

(قدم للنشر في ١٤٤٦/٩/٦هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٦/٩/١٩هـ)

الملخَّص

جاء هذا البحثُ تحت عنوان: (**ما نَصَّ ابنُ عاشور في تفسيره "التَّحرير والتَّنوير" على أنَّه تقديرُ معنًى – جمعًا ودراسةً**). وكان من أهداف البحث بيانُ الفرق بين تقدير المعنى وتقدير الإعراب، وبيانُ مسلك المفسِّرين في تطرُّقهم إلى التَّقدير لأجل المعنى، كما تناول البحثُ حصرَ المواضع التي في تفسير "**التَّحرير والتَّنوير**" للإمام ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ، ونَصَّ فيها على أنَّها من باب تقدير المعنى، من أول سورة الفاتحة إلى نهاية القرآن الكريم، وكان عددُها (أحدَ عشرَ) مَوضِعًا في هذا التفسير. وقد اعتمد البحث عدَّة مناهج علمية هي: الوصفي والتَّاريخي، والاستنباطي والاستقرائي، واقتضت طبيعةُ البحث تقسيمَه إلى تمهيدٍ وثلاثةَ مباحثَ وخاتمةٍ. وقد عرَّف التَّمهيدُ تعريفًا مُوجَزًا بالإمام ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ، وتناول المبحثُ الأول تعريفَ التَّقدير، والمعنى، والإعراب، وبيانَ أنواع التَّقدير في الكلام والفرق بينها، أمَّا المبحثُ الثاني فتناول أبرز المُفسِّرين الذين تَطرَّقوا للتَّقدير لأجْل المعنى، وأمَّا المبحثُ الثالث فتناول المواضعَ التي نصَّ ابنُ عاشور على أنَّها من باب تقدير المعنى في تفسيره، ثمَّ الخاتمةُ وفيها أهمُّ النَّتائج والتَّوصيات، وكان من أهمِّ نتائج البحث أنَّه قد يقع اختلافٌ بين المُفسِّرين في تقدير المحذوف هلْ هو للمعنى أمْ للإعراب، ومَرجِعُ هذا الخِلاف بناءُ إعرابِ الجُملة على رأيَين في الصَّنْعة النَّحْوية، وأنَّ الزَّمخشريَّ هو أكثرُ مَن تَعقَّبه ابنُ عاشور ببيان أنَّ تقديرَه للمحذوف تقديرٌ لأجْل المعنى لا لأجْل الإعراب، وأنَّ ابنَ عاشور قد يجمع بين قَولَين مختلفَين في وجود الحذف في الآية مِن عدمه؛ وذلك بحَمْلِه التَّقديرَ على أنَّه لأجْل المعنى لا لأجْل الإعراب، وكان من أهمِّ توصيات البحث: دراسةُ تَعقُّبات تقديرِ المحذوف عند الشِّهاب الخَفاجي على البَيْضاوي في حاشيته؛ فهو مِن أكثرِ المُفسِّرين المُستدرِكين في هذه المسألة على غيره، ودراسةُ التَعقُّبات التي وردتْ على تقدير المحذوف عند الزَّمخشري في تفسيره "الكشَّاف".

الكلمات المفتاحية: تفسير، تقدير، المعنى، الإعراب، ابن عاشور.

المقدِّمة

الحمدُ لله الذي أنزل كتابه هُدًى ورحمةً للعالمين، وتبصرةً وموعظةً للمُتَّقين، وشفاءً لِما في صدور المؤمنين، والصَّلاة والسَّلام على النَّبيِّ الأُمِّيِّ الصِّدِّيق الأمين، وعلى آله وصحْبه أجمعين. أمَّا بَعْدُ..

فإنَّ الحقَّ – سبحانه وتعالى– لَمَّا قضى بحكمته أن يكون النَّبيُّ ﷺ آخِرَ المُرسَلين أيَّده بما تقوم به الحُجَّةُ، وتَسطَع به براهينُ الدِّين، وتُدحَضُ به الشُّبهةُ، ويُرَدُّ به كَيدُ الخائنين.

ثمَّ إنَّه لَمَّا كان هذا الكتابُ آخِرَ الكتب المُنزَّلة على العالَمين تَمَيَّز بإعجازِ حرفه ولفظِه ومعناه، لا يَنضُب بحرُ معانيه، ولا تندثر أوجُهُ إعجازه، ولا يزيده البحثُ إلَّا جِدَّةً وكثرةً ووفرةً.

وقد سخَّر – سبحانه وتعالى– لكتابه الجهابذةَ العلماء الذين سخَّروا أيَّامَهم لِخدمته والغَوْصِ في بحور معانيه واكتشافِ أسراره، واستثمروا أقلامَهم في كشفِ مُشكِلِه وبيانِ مُحكَمِه وتفسيرِ معانيه، ومِن هؤلاء الجهابذة العلَّامةُ الفذُّ الذي دار هذا البحثُ حول تفسيره؛ وهو الطَّاهرُ بنُ عاشور، صاحبُ التَّحرير والتَّنوير، الذي شَهِد بفضله مُعاصِروه واللَّاحقون. وقد حوى هذا التَّفسيرُ مَباحثَ جَمَّةً، ومسائلَ غزيرةً، ومَعانيَ جليلةً، جميعُها مُتعلِّقةٌ بآياتِ الكتاب العزيز، ومِن هذه المسائل مسألةُ التَّقدير لأجْل المعنى، ومِن هذا المُنطلَق استبانتْ لنا مشكلةُ البحث، وهي مُتعلِّقةٌ بما هو المَعْنيُّ بقَول ابنِ عاشور: "تفسيرُ معنًى، لا غَيرُه"، والفرقِ بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، وكيف تَطرَّق المُفسِّرون للمسألة، وشواهدِ هذا الموضوع في تفسير "التَّحرير والتَّنوير"، وعليه ارتأيْنا أن يكونَ هذا البحثُ بعنوان:

(ما نَصَّ ابنُ عاشور في تفسيره "التَّحرير والتَّنوير" على أنَّه تقديرُ معنًى: جمعًا ودراسةً).

واللهَ سبحانه نسأل التَّوفيقَ والسَّداد.

۞ أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره:

١. تعلُّقه بأشرف الكُتبِ كتابِ الله عزَّ وجلَّ.

٢. تَعلُّقه بفنٍّ دقيق مِن فنون البلاغة هو فنُّ الحذفِ وتقديرِ المحذوف، وهو – في أصله– من مباحث علم الإعراب.

٣. إثراء المكتبة الإسلامية بموضوعٍ يَتعلَّق بمسألةٍ دقيقة لم تُعْطَ حقَّها من البحث.

٤. إسفار هذا البحث عن أمرٍ غايةٍ في الأهميَّة هو تَعدُّدُ نَوع التَّقدير المقصود للنَّظْم القرآني في كلام المُفسِّرين.

٥. أنَّ هذا البحث يفتح المجالَ لدراسات مُتوسِّعة في الموضوع نفْسه.

٦. أنَّ مَيدانَ هذا البحث تفسيرٌ مُهِمٌّ ذو قيمةٍ علمية كبيرة في بابه، وصاحبُ التَّفسير عالمٌ جليل صاحبُ سِيرةٍ علمية ذاخرة بالعلم والفضل.

۞ أهداف الدِّراسة:

١. بيان الفَرْق بين تقدير المعنى وغيره.

٢. الإبانة عن بعض المواضع التي تَطرَّق فيها المُفسِّرون إلى التَّقدير لأجْل المعنى.

٣. بيان مَسْلَك المُفسِّرين وطريقة إيرادهم لتلك المواضع.

٤. حصر المواضع التي نصَّ ابنُ عاشور في تفسيره على أنَّها من باب تقدير المعنى.

۞ حدود البحث:

المواضعُ التي نصَّ ابن عاشور في تفسيره على أنَّها من باب تقدير المعنى؛ مِن أوَّل سُوَرة الفاتحة إلى آخِر القرآن الكريم، وعددُها (أحدَ عشرَ) مَوضِعًا.

۞ الدِّراسات السَّابقة:

لم نقفْ على مَن دَرَس المَواضعَ التي نصَّ ابنُ عاشور – على وجه الخصوص– على أنَّها تقدير معنًى في تفسيره بحسَب حدود بحثنا.

وثمَّة دراساتٌ تطرَّقت للموضوع؛ هي:

١- تقدير الاعراب وتفسير المعنى عند أبي حَيَّان الأَندَلُسيِّ في تفسير البحر المحيط (آياتٌ من سورة البقرة أُنمُوذجًا) لنبيل أبو عشمة، وصالح الوجعان، مجلَّة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مجلَّد ٣٩، عدد ١ -٢٠٢٣.

٢- تفسير المعنى المخالف لتفسير الإعراب في البحر المحيط والدُّرِّ المَصُون: دراسةٌ نحوية تحليلية؛ وهي رسالةُ دكتوراه للدكتور حسن بن ابراهيم بن محمد قابور، قدَّمها إلى قِسْم اللُّغويَّات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، سنة ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٣- تفسير المعنى وتفسير الإعراب: دراسةٌ نحوية تحليلية تطبيقية في القرآن الكريم، بحث مُحكَّم للدكتور خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي نشره في مجلَّة العلوم العربية بجامعة الإمام سنة ١٤٣٩ - ٢٠١٨م.

وتتَّفق هذه الدِّراساتُ مع بحثنا في كَونها تناقش القضيَّة نفْسها وهي تفسيرُ المعنى وتفسير الإعراب، لكنْ بينها وبين بحثنا بعضُ الاختلافات؛ أبرزُها أنَّ هذا البحثَ مخصوصٌ بالمواضع التي ذكرها ابن عاشور فقط دون غيرها من المواضع، ثمَّ أنَّ هذا البحثَ درس المواضعَ بطريقة منهجية مغايرة.

۞ مخطَّط البحث:

- **التَّمهيد**، وفيه تعريفٌ موجز بابن عاشور.
- **المبحث الأول**: تعريفُ التَّقدير، والمعنى، والإعراب، وبيانُ أنواع التَّقدير في الكلام والفرق بينها.
- **المبحث الثَّاني**: أبرزُ المُفسِّرين الذين تَطرَّقوا للتَّقدير لأجْل المعنى.
- **المبحث الثالث**: المواضعُ التي نصَّ ابنُ عاشور على أنَّها من باب تقدير المعنى في تفسيره، وهي (أحدَ عشرَ) مَوضِعًا، مع التَّعليق والمُوازَنة.

- **الخاتمة**، وفيها أهمُّ النَّتائج والتَّوصِيَات.
- **الفهارس**، وفيها: قائمةُ المصادر والمراجع.

منهج البحث:

اتَّبع هذا البحثُ المنهجَ الوصفي والتَّاريخي في التَّمهيد، والمنهجَ الاستنباطي معهما في المَبحثَين الأوَّلَين، وعلى المنهجِ الاستقرائي والاستنباطي والتَّاريخي في المبحث الثَّالث.

التَّمهيد

❖ **اسمه ونسبه:**

هو الشَّيخُ الإمام الضَّليع في العلوم الشَّرعية واللُّغوية والأدبية والتَّاريخية، الـمُفسِّرُ اللُّغويُّ، النَّحْويُّ الأديب، محمدُ الطَّاهرُ بنُ محمد بن محمد الطَّاهر بن عاشور. جَدُّه لأمِّه هو الوزيرُ الأكبر الشَّيخُ محمد العزيز بوعتور[(١)].

❖ **مولده:**

وُلد بالـمَرْسَى مِن ضواحي تُونُسَ العاصمةِ سنةَ ستٍّ وتسعين ومائتين وألْف[(٢)].

❖ **حياته العلمية:**

نشأ العلَّامةُ ابنُ عاشور ودَرَس وتَعلَّم في تُونُسَ[(٣)]؛ فتعلَّم أولًا في الكُتَّاب حتَّى أتقن حفظَ القرآن، ثمَّ تَعلَّم ما تَيسَّر مِن اللُّغة الفرنسية، والْتحق بجامع الزَّيتُونة، وقرأ فيه على جماعةٍ مِن أعلامه إلى أن أحرز شهادةَ التَّطويع.

وأضيف إليه التَّدريسُ بالمدرسة الصَّادقية، وسُمِّيَ نائبًا عن الدَّولة لدى نِظارة جامع الزَّيتُونة فابتدأ أعمالَه بإدخال نُظُمٍ مُهمَّةٍ على التَّعليم بحسَب ما سمح به الحالُ، وحرَّر لائحةً في إصلاح التَّعليم وقع تنفيذُ شيءٍ منها وأُبقِيَ الكثيرُ منها في انتظار فُرصةٍ أخرى. وسعى في إحياء بعض العلوم العربية التي كانت مُقتصِرةً على النَّحْو والبلاغة فأكثرَ مِن دُروس الصَّرف في مَراحلِ التَّعليم الثَّلاث، وكذلك أكثر مِن دُروسِ أدب اللُّغة، ودرَّس بنفْسه شرحَ ديوان الحماسة الذي أبدى فيه ضَلاعةً في اللُّغة والنَّقد وسُموَّ الذَّوق، وحاز به شُهرةً[(٤)].

---

(١) ينظر: تراجم الـمُؤلِّفين التُّونُسيِّين، (٣/ ٣٠٤)، والتَّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا، (١: ٣٤٧)، ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، (٢: ٥٤١)، والأعلام، (٦: ١٧٤).

(٢) ينظر: التَّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا، (١: ٣٤٧).

(٣) ينظر: الأعلام، (٦: ١٧٤)، معجم المفسرين، (٢: ٥٤١).

(٤) ينظر: تراجم الـمُؤلِّفين التُّونُسيِّين، (٣: ٣٠٤-٣٠٥).

وكان رئيسَ الـمُفْتين الـمالكيِّين في تُونُسَ، وشيخَ جامع الزَّيتُونة وفروعه، وهو مِن أعضاء الـمَجْمَعَين العربيَّين في دمشق والقاهرة، كما تَولَّى التَّدريسَ بجامع الزَّيتُونة خاصَّةً في التَّفسير، ودرَّس بالمدرسة الصَّادقيَّة، وتَولَّى القضاءَ والإفتاء، وعُيِّن شيخَ الإسلام للمذْهب الـمالكي، ثمَّ عُيِّن بعْدها مديرًا للجامع الأعظم في السَّنة نفسها[١].

❖ **صِفاته:**

كان جَمَّ النَّشاط، غَزيرَ الإنتاج، تُزيِّنه أخلاقٌ رَضِيَّة وتَواضُعٌ جَمٌّ[٢]، وكان مَهيبًا ذا براعةٍ وبيان، كريمَ النَّفْس سخيًّا[٣]، واشتهر بالصَّبر وقُوَّة الاحتمال، وعُلوِّ الهِمَّة، والاعتزازِ بالنَّفْس، والصُّمودِ أمام الكوارث، والتَّرفُّعِ عن الدَّنايا[٤].

❖ **أبرز شيوخه:**

قرأ في جامع الزَّيتُونة على جماعةٍ؛ منهم إبراهيمُ الـمارغني، وسالم بو حاجب، وعُمر بن الشَّيخ، ومحمدٌ النَّجَّار، ومحمدُ بن يوسف، ومحمدٌ النّخلي[٥].

❖ **أبرز تلامذته:**

ابنُه الشَّيخُ محمدُ الفاضل بن عاشور، وابنُه الثَّاني عبدُ الـملك بن عاشور، والدُّكتورُ محمدُ الحبيب بن الخوجة، وغيرُهم[٦].

❖ **أبرز مُصنَّفاته:**

له أبحاثٌ ودراسات ومقالات كثيرة نُشرتْ في كُبْريات الـمَجلَّات في تُونُسَ ومِصرَ[٧]، وله مُصنَّفاتٌ كثيرةٌ؛ منها:

---

(١) ينظر: التَّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا، (١: ٣٤٧).
(٢) ينظر: تراجم الـمُؤلِّفين التُّونُسيِّين، (٣: ٣٠٦).
(٣) ينظر: التَّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا، (١: ٣٤٧).
(٤) ينظر: تراجم الـمُؤلِّفين التُّونُسيِّين، (٣: ٣٠٧).
(٥) ينظر: المرجع السابق، (٣: ٣٠٤).
(٦) ينظر: التَّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا، (١: ٣٤٧).
(٧) ينظر: معجم المفسرين، (٢: ٥٤٢).

١- الكتابُ محلُّ الدِّراسة: تفسيرُه المُسمَّى بالتَّحرير والتَّنوير، واسمُه الأصلي: "تحريرُ المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد وتفسير الكتاب المجيد"(١).

٢- حاشيةٌ على التَّنقيح للقَرَافي في أصول الفقه، سُمِّيت التَّوضيح والتَّصحيح (٢).

٣- شرح قصيدة الأعشى الأكبر في مدح المُحلَّق(٣).

٤- مَقاصد الشَّريعة الإسلامية(٤).

٥- الوقف وآثاره في الإسلام(٥).

٦- أصول الإنشاء والخَطابة(٦).

٧- مُوجَز البلاغة(٧).

❖ **وفاته:**

تُوفِّيَ - رحمه الله تعالى- بتُونُس يومَ الأحد الثَّالثَ عشرَ مِن رجبَ سنةَ ثلاثٍ وتسعين وثلاثمائة وألْفٍ للهجرة(٨).

(١) ينظر: التَّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا، (٢: ٧٣٧).

(٢) ينظر: تراجم المُؤلِّفين التُّونُسيِّين، (٣: ٣٠٧)، الأعلام، (٦: ١٧٤).

(٣) ينظر: المرجعان السابقان.

(٤) ينظر: تراجم المُؤلِّفين التُّونُسيِّين، (٣: ٣٠٧)، الأعلام، (٦: ١٧٤).

(٥) ينظر: المرجعان السابقان.

(٦) ينظر: المرجعان السابقان.

(٧) ينظر: المرجعان السابقان.

(٨) ينظر: التَّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا، (١: ٣٤٧)، ومعجم المفسرين، (٢: ٥٤٢).

المبحث الأول

تعريفُ التَّقدير، والمعنى، والإعراب

وبيانُ أنواع التَّقدير في الكلام والفرق بينها

مِن الحَرِيِّ بنا قبل الوُلوج إلى صُلْب البحث الإبانةُ عن أهمِّ المصطلحات المُتعلِّقة به؛ إذْ عليها مَدارُ فقهِ الموضوع وكشفِ اللِّثام عنه، ويدُور عنوانُ هذا البحث حول ثلاثة مصطلحاتٍ؛ هي التَّقديرُ والمعنى والإعراب، وفيما يلي بيانُها.

أولاً: التَّقدير:

التَّقديرُ لُغةً: مِن (ق د ر)، والقافُ والدَّال والرَّاء أصلٌ صحيح يدلُّ على مَبلَغِ الشَّيء وكُنْهه ونهايته. وقَدَرْتُ الشَّيءَ أَقْدِرُه وأَقْدُره مِن التَّقدير، وقَدَّرْتُه أُقَدِّرُه[(١)]؛ فقَولُهم: قَدَرْتُ لأمرِ كذا؛ أي نَظَرْتُ فيه ودَبَّرْتُه وقايَسْتُه[(٢)]؛ فمَرجِعُ التَّقدير عند البشَر إلى المُقايَسة[(٣)]؛ ومنه: قَدَّر مِساحةَ الأرض؛ أي قاسَها، وحدَّد مِقدارَها وحَسَبها بالتَّقريب مستعينًا بخِبرته[(٤)]، وقدَّر بمعنى: احتمل، وافترض[(٥)].

ويمكِن أن يُعرَّفَ تقديرُ المحذوف في الكلام اصطلاحًا بأنَّه: تقدير معنًى زائدٍ على المنطوق، أو لفظٍ – أو أكثرَ–مُضمَرٍ في الكلام تقتضيه الصَّنْعةُ النَّحْوية[(٦)].

ومعنى ذلك: أن يحتملَ معنًى غيرَ المنطوق به في سِياق الكلام أصلًا؛ ليَتِمَّ به الكلامُ معنًى أو إعرابًا بحسَب نَوع التَّقدير.

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، (٥: ٦٢).

(٢) ينظر: المعجم الاشتقاقي المُؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، (٤: ١٧٤٥).

(٣) ينظر: المرجع السابق، (٤: ١٧٤٦).

(٤) ينظر: معجم اللُّغة العربية المعاصرة، (٣: ١٧٨٠).

(٥) ينظر: المرجع السابق، (٣: ١٧٨١).

(٦) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ٢٢٠.

وتقدير المحذوف في الكلام نوعان:

الأوَّلُ: تقديرُ إعراب. والثَّاني: تقديرُ بيانٍ أو تقديرُ معنًى[(١)].

ثانيًا: المعنى:

المعنى لُغةً: مِن (ع ن ي)، والعَينُ والنُّون والحرفُ المعتلُّ أصولٌ ثلاثةٌ؛ منها: عُنْيانُ الكتاب، وعُنْوانُه. وتفسيرُه أنَّه البارزُ منه إذا خُتم. ومِن هذا الباب معنى الشَّيء؛ فمعنى الكلام ومعنى الشِّعر هو الذي يَبرُز مِن مكنون ما تَضمَّنه اللَّفظُ[(٢)].

ويمكن تعريف المعنى اصطلاحًا بأنَّه: المضمونُ، أو الفَحْوى، أو الدَّلالةُ التي يدلُّ عليها اللَّفظُ[(٣)].

ثالثًا: الإعراب:

الإعرابُ لُغةً: مِن (ع ر ب) العَينُ والرَّاء والباء أصولٌ ثلاثة؛ منها الإبانةُ والإفصاح؛ ومنه قَولُهم: أَعْربَ الرَّجلُ عن نفْسه؛ إذا بيَّن وأَوضَح[(٤)].

ومنه قَولُ رسول الله، صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**الثَّيِّبُ تُعرِب عن نفْسها، والبِكْرُ رِضاها صَمْتُها**»[(٥)][(٦)].«**تُعرِب عن نفْسها؛ أي تُفصِح**»[(٧)]، و«يقال: عَرَّبتُ عن القَوم؛ إذا تَكلَّمتُ عنهم واحتججتُ لهم»[(٨)].

---

(١) شرح ألْفيَّة ابن مالك، (١٤: ١٧).

(٢) ينظر: مقاييس اللُّغة، (٤: ١٤٦-١٤٩).

(٣) ينظر: معجم اللُّغة العربية المعاصرة، (٢: ١٥٦٧).

(٤) ينظر: مقاييس اللُّغة، (٤: ٢٩٩).

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) حديثٌ صحيح: أخرجه ابنُ ماجه بلفظه في سُننه، (٣: ٧٢)، برقم: ١٨٧٢، والطَّحاويُّ بلفظه في شرح مُشكِل الآثار (١٤/ ٤٣٩)، برقم: (٥٧٤٣)، والبَيهَقيُّ بلفظه في السُّنن الكبرى، (٧: ١٩٩)، برقم: ١٣٧٠٥، وصحَّحه الألْبانيُّ في صحيح الجامع الصَّغير وزيادته، (١: ٥٩١).

(٧) سُنن ابن ماجه، (٣: ٧٢).

(٨) غريب الحديث، للقاسم بن سلَّام، (١: ١٦٣).

وإعرابُ الكلام أيضًا مِن هذا القِياس[١]؛ لأنَّ الإعرابَ هو الإبانةُ عن المعنى[٢]، وبالإعراب يُفرَّق بين المعاني في الفاعلِ والمفعول والنَّفْيِ والتَّعجُّب والاستفهام وسائرِ أبواب هذا النَّحْو مِن العلم[٣].

وأمَّا الإعرابُ اصطلاحًا فهو «ما جِيء به لِبَيانِ مُقتضى العامل مِن حركةٍ، أو حرفٍ، أو سُكونٍ، أو حذفٍ»[٤]، أو: «هو تغييرُ أواخر الكَلِم لفظًا أو تقديرًا لاختلاف العوامل»[٥][٦].

وممَّا سبق يعُلم أنَّ تعريفَ المُركَّبَين الاصطلاحيَّين (التَّقديرِ لأجْل المعنى، والتَّقديرِ لأجْل الإعراب) يمكِن التَّعبيرُ عنهما بما يلي:

- **التَّقدير لأجْل المعنى**: هو تقديرُ المحذوف في الكلام لأجْلِ بيان المعنى، وإيضاحِ مُرادِ المُتكلِّم مِن كلامه، لا لأجْلِ مُراعاة الصَّنْعة الإعرابية ونحوِ ذلك.

والدَّالُّ على المحذوف في التَّقدير لأجْل المعنى يكون مِن جهة المعنى لا مِن جهة الإعراب؛ مِثل قَولنا: فلانٌ يُعطِي ويَمنَع، ويَصِل ويَقطَع؛ فإنَّ تقديرَ المحذوف لا يَظهَر مِن جهة إعرابه، وإنَّما يكون ظاهرًا مِن جهة المعنى؛ لأنَّ معناه: فلانٌ يُعطِي المالَ ويَمنَع الذِّمارَ، ويَصِل الأرحامَ ويَقطَع الأمورَ برأيه ويَفصِلها[٧].

- **التَّقدير لأجْل الإعراب**: هو تقديرُ المحذوف في الكلام لأجْل مُراعاة الإعراب والصَّنْعة النَّحْوية؛ ليكونَ نَظْمُ الكلام وَفْقَ قواعدِ اللُّغة.

---

(١) ينظر: مقاييس اللُّغة، (٤: ٣٠٠).

(٢) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المقدِّمة: ٣٤.

(٣) ينظر: مقاييس اللُّغة، (٤: ٣٠٠).

(٤) شرح تسهيل الفوائد، (١/ ٣٣).

(٥) اللَّطيفة البِكْرية والنَّتيجة الفِكرية في المُهِمَّات النَّحْوية، (٢٠: ٨). وينظر: التعريفات، ٣١.

(٦) ثمَّة خِلافٌ في كَون الإعراب لفظيًا أو معنويًّا. يُنظر في قَولِه: «هو تغييرُ أواخر الكَلِم لفظًا أو تقديرًا لاختلاف العوامل»: اللَّطيفة البِكْرية والنَّتيجة الفِكرية في المُهِمَّات النَّحْوية - ضِمن آثار المُعلِّمي، ٢٠/ ٨، «والمسألةُ خِلافيَّةٌ، ولا ينبني عليها كبيرُ فائدة». الحازمي، شرح ألْفيَّة ابن مالكٍ، (٩/ ٦).

(٧) ينظر: الطِّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، (٢: ٥١).

والدَّالُّ على المحذوف في التَّقدير لأجْل الإعراب يكون مِن طريق الإعراب؛ مِثل قَولِنا: أهلًا وسهلًا؛ فإنَّه لا بُدَّ لهما مِن ناصبٍ يَنصِبهما يكونُ محذوفا؛ لأنَّهما مفعُولان في المعنى(١).

وعليه فإنَّ الفرق بين التَّقدير لأجْل المعنى والتَّقدير لأجْل الإعراب هو: «أنَّ تقديرَ المعنى إنَّما يكون مِن أجْل إيضاح التَّركيب فحسْبُ ولا دَخْلَ له في الإعراب، أمَّا تقديرُ الإعراب حينئذٍ فلا بُدَّ وأنَ يكونَ له أصلٌ في الإعراب»(٢).

وقد أشار السِّيُوطيُّ إلى هذا الفَرْق مُنبِّها عليه فقال: «قد يقع في كلامهم هذا تفسيرُ معنًى وهذا تفسيرُ إعراب، والفرقُ بينهما أنَّ تفسيرَ الإعراب لا بُدَّ فيه مِن مُلاحَظة الصِّناعة النَّحْوية، وتفسيرُ المعنى لا تَضُرُّه مُخالَفةُ ذلك»(٣).

ومجملُ ما سبق يُفهَم منه أنَّ الفرقَ بين التَّقدير لأجْل المعنى والتَّقدير لأجْل الإعراب هو:

أوَّلًا: مِن ناحية الهدف: فالهدفُ مِن التَّقدير لأجْل المعنى هو إيضاحُ الكلام والتَّركيب، والهدفُ مِن التَّقدير لأجْل الإعراب هو الإعرابُ ومُراعاةُ الصَّنْعة النَّحْوية وقواعدِها(٤).

ثانيًا: مِن ناحية لُزوم مُلاحَظة الصَّنْعة النَّحْوية وقواعدها: في التَّقدير لأجْل المعنى لا تَلزَم مُراعاةُ الصَّنْعة النَّحْوية ولا تضرُّ مُخالَفتُها، أمَّا في التَّقدير مِن أجْل الإعراب فتجب مُراعاتُها والالْتزامُ بها وَفْقَ ما هو معلومٌ مُتقرِّر مِن قواعدِ اللُّغة عند العرب(٥).

(١) ينظر: ينظر: الطِّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، (٢: ٥١).
(٢) شرح أُلفيَّة ابن مالكٍ (٣/ ٤).
(٣) الإتقان في علوم القرآن، (٢: ٣٢٠).
(٤) كما هو مفهومٌ مِن قَول الحازمي في شرح أُلفيَّة ابن مالك، (٣: ٤).
(٥) كما هو مفهومٌ مِن قَول السِّيوطي في الإتقان في علوم القرآن، (٢: ٣٢٠).

ومِثالٌ للإبانة عن الفرق بينهما: جُملةُ (خرجتُ فإذا زَيدٌ)؛ **فتقديرُ الإعراب في هذه الجملة**: خَرَجتُ فبالحَضْرة زَيْدٌ، فإذا التي هي ظرفٌ في معنى قَولنا: بالحَضْرة، وزَيدٌ مرفوعٌ بالابتداء، والظَّرفُ قبْله خبرٌ عنه. **أمَّا تفسيرُ المعنى في هذه الجملة (أو التَّقدير لأجْل المعنى) فهو**: خَرَجْتُ ففاجأتُ زَيدًا، وإنْ شِئتَ: خَرَجْتُ ففاجأني زَيدٌ(١).

وقد اعتنى العلماءُ عمومًا ببيان هذَين التَّقديرَين والفرق بينهما؛ حتَّى بوَّب ابنُ جِنِّي: «بابٌ في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»(٢)، وتَطرَّق إليه أهلُ العلم في مُصنَّفاتهم، وعبَّروا عن تقدير المعنى نُزوحًا إليه مِن تقدير الإعراب بقَولهم: «هو تفسيرُ معنًى لا تقديرُ إعرابٍ»(٣). وممَّا جاء في كلامهم للتَّعبير عن هذا قَولُهم: «هذا وما كان مِن بابه تقديرُ معنًى لا تقديرُ صناعةٍ لفظية، وبينهما فَرقٌ. وسيبويه كثيرًا ما يجتزئ بتقدير المعنى عن تقدير الإعراب»(٤).

واعتنى المُفسِّرون خصوصًا بهذا الشَّأن في بيان مَعاني كتاب الله تعالى، وبيانِ المعنى بالتَّقدير في أثناء كلامهم عن تفسير نَظْم القرآن. وسيأتي تفصيلُ ذلك في المبحث التَّالي، إن شاء الله تعالى.

---

(١) ينظر: سِرّ صِناعة الإعراب، ١: ٢٦٥، ولمثالٍ آخَرَ ينظر: شرح المُفصَّل للزَّمخشري (٣: ١٦٨).

(٢) الخصائص (١: ٢٨١).

(٣) ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب (٣: ١٤٨٨)، وينظر: المقاصد الشَّافية في شرح الخُلاصة الكافية (شرح ألْفيَّة ابن مالك) (٤: ٢٣٦).

(٤) شرح ألْفيَّة ابن مالك (٤: ٢٣٦).

وقد ضرب الإمامُ الشَّاطبيُّ عدَّةَ أمثلةٍ لاجتزاء سيبويه بتقدير المعنى عن تقدير الإعراب فقال في الموضع نفْسه: وأمَّا تقديرُ سيبويه في (عجبتُ من ضَرْبِ زيدٌ عمرًا [الكتاب ١: ١٨٩] فيُمكِنُ أنْ يكُونَ تفسيرَ معنًى لا تقديرَ إعراب؛ كما قَدَّر في قَوله: ٤٣٤: من لَدُ شَوْلًا [الكتاب ١: ٢٦٤-٢٦٥]: مِن لَدُ أنْ كانتْ شَوْلًا. وهو تقديرٌ لا يصحُّ عند جماعة. وكما قال في (أهْلَكَ واللَّيْلَ): إنَّ معناه: الحَقْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ [الكتاب ١: ٢٧٥]. وليس هذا تقديرَه اللَّفْظي. وكما يقال: إنَّ قَولَك: (أنتَ وشَأْنُكَ) [الكتاب ١: ٣٠٠] في تقدير: أنتَ مع شَأْنِك. فهذا وما كان مِن بابِه تقديرُ معنًى لا تقديرُ صناعةٍ لفظية، وبينهما فرقٌ. وسيبويه كثيرًا ما يَجْتَزِئ بتقدير المعنى عن تقدير الإعراب؛ فلعلَّ هذا المَوضِعَ مِن ذلك.

المبحث الثاني
أبرزُ الـمُفسِّرين الذين تَطرَّقوا للتَّقدير لأجْل الـمعنى

اعتنى الـمُفسِّرون ببيان معاني كتاب الله تعالى، وبإيضاحِ كلِّ ما هو مُتعلِّقٌ بها؛ فأُلِّفتْ تفاسيرُ كثيرةٌ في ذلك، وكان كلُّ مُفسِّرٍ يستفرغ جُهْدَه في بيان معاني الآيات الكريمة وإيضاحها، ولأنَّ العِلمَ تَراكُميٌّ، والمعرفةَ إنَّما تَكمُل إذا تَعاضَدتِ الجهودُ، وابتداءَ اللَّاحق مِن حيث انتهى السَّابقُ، ويستفيدُ العالِـمُ مِن جهود مَن قبْله مع ضَمِّ جُهوده إليها؛ لذلك كلِّه كان مِن عادة الـمُفسِّرين الاستدراكُ والتَّعقيب على مَن قبْلهم؛ فتجد الـمُفسِّر يبني تفسيرَه على تفسير عالمٍ سابقٍ له فيُعلِّقُ شارحًا تارةً، ويُصوِّب تارةً، ويَستدرك تارةً أخرى.

وعلى هذا جرتْ كثيرٌ مِن التَّفاسير، وليس الـمَقامُ هنا مَقامَ سَرْدِها، وإلَّا فالأمثلةُ كثيرةٌ لا تخفى على ذي بَصَرٍ مُتخصِّصٍ في علم التَّفسير.

ومِن هذا الباب كان إيرادُ الـمُفسِّرين لشواهدِ التَّقدير لأجْل الـمعنى مِن باب الاستدراك على مَن قبْلهم؛ فكثيرًا ما يكون في كُتب التَّفاسير استدراكُ بعض الـمُفسِّرين على بعضٍ في تقدير الـمعنى؛ فيأتي مُفسِّرٌ ليُبيِّنَ أنَّ الـمُفسِّرَ الآخَرَ إنَّما قَصَد بتقديره للمحذوف في مَوضِعٍ مُعيَّن تقديرًا للمعنى لا للإعراب.

وأمثلةُ ذلك كثيرة، فيما يلي جُملةٌ منها.

❖ **المثال الأول:**

قَولُ الزَّمَخشَري عند تفسيره لقَوله تعالى: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٤٢﴾ [البقرة:٤٢]: «وفي مصحف عبدِ الله: ﴿وَتَكۡتُمُونَ﴾ [آل عمران:٧١] بمعنى كاتِمين وأنتم تعلمون في حال عِلمكم أنَّكم لابِسُون كاتِمُون»[(١)].

واستدراكُ أبي حيَّانَ عليه بقَولِه: «وقدَّره الزَّمَخشَري: كاتِمين، وهو تقديرُ معنًى لا

(١) الكشاف (ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف والكافي الشاف)، (١: ١٣٣).

تقديرُ إعراب؛ لأنَّ الجملةَ المُثْبَتة المُصدَّرة بمضارع إذا وقعتْ حالًا لا تَدخُل عليها الواوُ، والتَّقديرُ الإعرابي: هو أن تُضمِرَ قبْل المُضارع هنا مبتدأً تقديرُه: وأنتُم تَكتُمون الحقَّ »[(١)]، ونقلَ استدراكَ أبي حَيَّانَ السِّيُوطيُّ[(٢)].

❖ **المثال الثَّاني:**

ما ذكره الزَّمخشَريُّ عند قَولِه تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [يونس:٢٨] حيث قال: «﴿مَكَانَكُمْ﴾ الْزَمُوا مَكانَكم، لا تَبرَحُوا حتَّى تَنظُروا ما يُفعَل بكم»[(٣)].

وذكر غيرُه القَولَ ذاتَه منهم ابنُ جُزَيٍّ القائلُ: «﴿مَكَانَكُمْ﴾ تقديرُه: الْزَمُوا مَكانَكم؛ أي لا تَبرَحُوا حتَّى تَنظُروا ما يَفعَل الله بكم»[(٤)]، وغيرُهما[(٥)].

واستدرك الثَّعالِبيُّ على هذا القَول دون تعيينٍ لقائل مُعيَّن بقَولِه: «وقُدِّر بـ «اثبُتوا»، وأمَّا مَن قدَّره بـ «الْزَمُوا مَكانَكم» فمردودٌ؛ لأنَّ «الْزَمُوا» مُتعَدٍّ، و﴿مَكَانَكُمْ﴾ لا يَتعدَّى فلا يُقدَّر به، وإلَّا لَكان مُتعدِّيًا، واسمُ الفعل على حسَب الفعل؛ إنْ مُتعدِّيًا فمُتعَدٍّ، وإنْ لازمًا فلازمٌ. ثمَّ اعتذر بأنَّه يمكِن أنْ يكونَ تقديرُه بـ«الْزَمُوا» تقديرَ معنًى لا تقديرَ إعراب؛ فلا اعتراضَ»[(٦)].

❖ **المثال الثَّالث:**

قَولُ البَيْضاويِّ عند تفسير قَولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال:٥]: «﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴿٦﴾﴾ [الأنفال:٦] أي يَكرَهون القتالَ كراهةَ

(١) البحر المحيط في التفسير (١: ٢٩٠-٢٩١).
(٢) ينظر: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (٢: ٢٢٥).
(٣) الكشاف (٢: ٣٤٣).
(٤) تفسير ابن جُزَيٍّ (١: ٣٥٦).
(٥) ينظر: تفسير القرطبي (٨: ٣٣٣)، وتفسير النسفي (٢: ١٩).
(٦) تفسير الثَّعالبي (٣: ٢٤٤).

مَن يُساق إلى الـمَوت وهو يُشاهِد أسبابَه »[(١)].

واستدرك الشِّهابُ عليه بقَوله: «قَولُه: (أي يَكرَهون القتالَ كراهةَ مَن يُساق إلى الـمَوت): وقَولُه: (وهو يُشاهد أسبابَه) إشارةٌ إلى أنَّ مفعولَ ﴿يَنظُرُونَ﴾ هو أسبابُ الـمَوت ومُقدِّماتُه، وهو تقديرُ معنًى، ويجوز أن يكونَ تقديرَ إعرابٍ ومُضافٍ بأنْ تكونَ جُملةُ ﴿كَأَنَّمَا﴾ الخ صِفةَ مَصْدرٍ لـ{كارهون} بتقدير مُضافٍ؛ أي كارِهون كراهةً ككراهةِ مِن سِيق للمَوت وقد شاهَد عَلاماتِه، ومنهم مَن جعل الجُملةَ حاليَّةً»[(٢)].

❖ **المثال الرَّابع:**

قَولُ البَيْضاويِّ أيضًا عند تفسير قَولِه تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]: «﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠] يخافُونه أنْ يُرسِلَ عذابًا مِن فَوْقِهم، أو يَخافُونه وهو فَوْقهم بالقهر؛ كقَولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]. والجملةُ حالٌ مِن الضَّمير في ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [النحل:٤٩]، أو بيانٌ له وتقريرٌ؛ لأنَّ مَن خاف اللهَ – تعالى– لم يَستكبِرْ عن عِبادته»[(٣)].

واستدرك الشِّهابُ عليه بقَوله: «وقَولُه (أن يرسل) بيانٌ لحاصل الـمعنى لا تقديرُ إعرابٍ، أو هو حالٌ مِن ﴿رَبَّهُم﴾ أي كائنًا مِن فوقهم، ومعنى كَوْنه فَوْقَهم قَهرُه وغَلَبتُه»[(٤)].

❖ **المثال الخامس:**

قَولُ البَيْضاويِّ أيضًا عند قَولِه تعالى:﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الصافات:١٠٢]: «﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ أي فلمَّا وجد وبلغ أن يسعى معه في

(١) تفسير البَيْضاوي = أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل (٣: ٥١).

(٢) حاشية الشِّهاب عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاوي (٤: ٢٥٣).

(٣) تفسير البَيْضاوي (٣: ٢٢٩).

(٤) حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي (٥: ٣٣٧).

أعماله. ومعه مُتعلِّقٌ بمحذوف دَلَّ عليه السَّعْيُ لا به؛ لأنَّ صِلةَ المصْدر لا تَتقدَّمه ولا بـ {بَلَغَ}؛ فإنَّ بُلوغَهما لم يكنْ معًا؛ كأنَّه لـمَّا قال: (فلما بلغ السَّعْيَ) فقيل: مع مَن؟ فقيل: {مَعَهُ}»[(١)].

واستدرك الشِّهابُ عليه بقَولِه: «قَولُه: (فلمَّا وَجَد الخ) بيانٌ لحاصلِ المعنى المرادِ لا تقديرُ إعرابٍ وبيانُ حذفٍ؛ إذِ البلوغُ لا يكون إلَّا بعْد وُجودِه»[(٢)].

❖ **المثال السَّادس:**

قَولُ أبي السُّعود عند تفسير قَولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ٣٧﴾[سبأ:٣٧]: «كلامٌ مُستأنَفٌ مِن جِهته -عزَّ وعَلا- خُوطِب به النَّاسُ بطريق التَّلوين والالْتفات مُبالَغةً في تحقيقِ الحقِّ وتقريرِّ ما سبق؛ أي: وما جماعةُ أموالكم وأولادكم بالجماعة التي تُقرِّبكم عندنا قُرْبةً»[(٣)].

واستدرك عليه الآلُوسيُّ بقَولِه: «وحيث إنَّ الجمعَ المُكسَّر عُقلاؤه وغيرُ عُقلائه سواءٌ في حكم التَّأنيث، وكان المجموعُ بمعنى جماعةٍ؛ صَحَّ الإفرادُ والتَّأنيث؛ أي: وما جماعةُ أموالكم وأولادكم بالجماعة التي تُقرِّبكم عندنا قُرْبةً، ولا حاجةَ إلى تقديرِ مُضافٍ في النَّظْم الكريم، وما ذُكر تقديرُ معنًى لا إعرابٍ»[(٤)].

❖ **المثال السَّابع:**

ما ذكره الآلُوسيُّ مِن قَولِ أبي عليٍّ الفارِسيِّ واستدراكِه عليه في قَولِه تعالى:﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ يَلۡتَقِيَانِ ١٩ بَيۡنَهُمَا بَرۡزَخٞ لَّا يَبۡغِيَانِ ٢٠ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٢١ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ٢٢﴾ [الرحمن:١٩-٢٢]. حيث قال: «واستَشكلَتِ الآيةُ على تفسير البَحرَين

(١) تفسير البَيْضاوي (٥: ١٥).

(٢) حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي (٧: ٢٧٨).

(٣) تفسير أبي السعود (٧: ١٣٦).

(٤) تفسير الآلُوسي (١١: ٣٢٢).

بالعَذْبِ والـمِلْحِ دون بَـحْرَيْ فارسَ والرُّومِ بأنَّ الـمُشاهَدَ خروجُ اللُّؤلؤ والـمَرْجان مِن أحدهما وهو الـمِلْحُ؛ فكيف قال سبحانه: ﴿مِنْهُمَا﴾؟ وأجيب بأنَّـهما لـمَّا الْتقَيا وصارا كالشَّيء الواحد جاز أن يقال: يَـخرُجان منهما؛ كما يقال: يَـخرُجان مِن البحر، ولا يَـخرُجان مِن جـميعه ولكنْ مِن بعضه، وكما تقول: خَرَجتُ مِن البلد، وإنَّـما خَرَجتَ مِن مَـحَلَّةٍ مِن مَـحالِّه بلْ مِن دارٍ واحدةٍ مِن دُورِه، وقد يُنسَب إلى الاثنَين ما هو لأحدهـما كما يُسند إلى الجماعة ما صَدَر مِن واحدٍ منهم. ومِثلُه ما في الانتصاف: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ [الزخرف:٣١]، وعلى ما نُقل عن الزَّجاج ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴿١٦﴾﴾ [نوح: ١٥، ١٦]، وقيل: إنَّـهما لا يَـخرُجان إلَّا مِن مُلتقى العذب والـمِلْح، ويَرُدُّه الـمُشاهَدةُ؛ وكأنَّ مَن ذكره مع ما تَقدَّم لم يَذكُرْه لكَونِه قَولًا آخَرَ، بلْ ذكره لتقويةِ الاتِّحاد؛ فحينئذٍ تكون عَلاقةُ التَّجوُّزِ أقوى»[(١)].

ذكر ما يراه أبو عليٍّ الفارسيُّ توجيهًا للإشكال فقال: «وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ: هذا مِن باب حذفِ الـمُضاف، والتَّقديرُ يَـخرُج مِن أحدهـما، وجعل ﴿مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾ مِن ذلك»[(٢)]، ثمَّ استدرك عليه بقَولِه: «وهو عندي تقديرُ معنًى لا تقديرُ إعرابٍ»[(٣)].

(١) تفسير الآلُوسي (١٤: ١٠٦).

(٢) المرجع السابق. وكلامُ أبي عليٍّ الفارسيِّ المشار إليه في كتابه الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة (٢/ ٣١١).

(٣) المرجع السابق.

المبحث الثالث

المَواضِعُ التي نصَّ ابنُ عاشور على أنَّها تقديرُ معنًى في تفسيره مُرتَّبةً بحسَب ورودها في التَّحرير والتَّنوير

الشَّاهد الأول:

في قَولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾[البقرة:٢٦].

قال ابنُ عاشور: «(أمَّا) حرفٌ موضوعٍ لتفصيلِ مُجمَلٍ ملفوظٍ أو مُقدَّر. ولمَّا كان الإجمالُ يقتضي استشرافَ السَّامع لتفصيله كان التَّصدِّي لتفصيله بمنزلة سُؤالٍ مفروضٍ؛ كأنَّ المُتكلِّمَ يقول: إنْ شئتَ تفصيلَه فتفصيلُه كَيْتَ وكَيْتَ؛ فلذلك كانت (أمَّا) مُتضمِّنةً معنى الشَّرْط؛ ولذلك لَزِمتْها الفاءُ في الجملة التي بعْدها لأنَّها كجوابِ شرط، وقد تَخلُو عن معنى التَّفصيل في خصوص قَول العرب: أمَّا بَعْدُ، فتَتمحَّض للشَّرط، وذلك في التَّحقيق لِخَفاء معنى التَّفصيل؛ لأنَّه مبنيٌّ على تَرقُّب السَّامع كلامًا بعْد كلامه الأول. وقدَّرها سِيبَوَيه بمعنى مَهْما يكنْ مِن شيءٍ، وتَلقَّفه أهلُ العربية بعْده، **وهو عندي تقديرُ معنًى** لتصحيح دخول الفاء في جوابها[(١)]»[(٢)].

يُبيِّن ابنُ عاشور هنا أنَّ (أمَّا) في قَولِه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ﴾ تفيد معنى التَّفصيل وتَتضمَّن معنى الشَّرط، وهو مبنيٌّ على أنَّ "أمَّا" في اللُّغة حرفُ تفصيل يُفصَّل به ما أَجمَل المُدَّعي. يقول القائلُ: قام زَيدٌ وعَمرٌو، فتقول: أمَّا زَيدٌ

(١) ناقش بعْدها قَولَ سِيبَويه مُصدِّرًا إيَّاه بقَولِه: وفي النَّفْس منه شيءٌ. التحرير والتنوير، (١: ٣٦٣-٣٦٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٦٣). وكلامُ سيبويه المذكور في: الكتاب (٣: ١٣٧).

فعالِـمٌ، وأمَّا عَمرٌو فلا، ويَلزَم في جوابها الفاءُ لأنَّ فيها معنى الشَّرط[١]، بلْ لُزومُ الفاء في جوابها دليلٌ على وجود معنى الشَّرْط فيها[٢]، و(أمَّا) قد تَخلُو عن معنى التَّفصيل فهو غالبٌ لا لازمٌ فيها[٣]. وأشار ابنُ عاشور إلى ما رآه سِيبَوَيْه مِن أنَّ (أمَّا) فيها معنى: "مَهْما يَكُنْ مِن شيءٍ"[٤]؛ فيكون تقديرُ الآية هكذا: (مَهْما يكُن مِن شيءٍ فالذين آمنوا يَعلَمون). ويرى ابنُ عاشور أنَّ هذا التَّقديرَ إنَّما هو تقديرُ معنًى لتصحيح دخول الفاء في جواب (أمَّا).

هذا موجز لما يفهم من قول ابن عاشور المثبت أعلاه.

وقد أورد بعضُ المُفسِّرين الآيةَ بتقدير هذا الحَذف فيها فقال أبو زَهْرةَ: «والمعنى: مَهْما يَكُنْ مِن الأمر في المَثَل الذي ساقه اللهُ - تعالى- فالذين آمَنوا وأَذعَنوا للحقِّ إذا بَدَا لهم {يَعلَمون} - أي يَعرِفون جازِمين بالدَّليل القاطع- ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ أي الأمرُ الثَّابت الذي لا يأتيه الباطلُ مِن بين يدَيه ولا مِن خَلْفه، ويَرشَحون لذلك الإيمانَ المُذْعِن والعِلمَ الجازم بأنَّه ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾؛ أي مِن الله العليِّ القديرِ الذي يَرُبُّهم ويُدِّبر أمورَ الوجود بحِكمته وقُوَّته؛ وبذلك يزدادون إيمانًا»[٥]، وقال غيرُه: «والأصلُ: مَهْما يكنْ مِن شيءٍ فالذين آمنوا يَعلَمون»[٦].

فمَدارُ المسألة هنا أنَّ هذا التَّقديرَ الذي يُورِده المُفسِّرون معتمدين فيه على تقدير سيبويه لمعنى (أمَّا) يرى ابنُ عاشور أنَّه تقديرُ معنًى؛ أي يراد به بيانُ المعنى، ولا عَلاقةَ له بالصَّنْعة النَّحْوية.

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية (٢: ٤٤٠).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢: ٦٤).

(٣) ينظر: معجم القواعد العربية في النَّحو والتَّصريف وذُيِّل بالإملاء (١: ١٠٢).

(٤) الكتاب (٣: ١٣٧).

(٥) زهرة التَّفاسير (١: ١٧٧).

(٦) إعراب القرآن الكريم (١: ٣٥).

وهيئةُ إيراد المُفسِّرين لهذا التَّقدير في السِّياقِ الظَّاهرُ منه أنَّ مُرادَهم التَّقديرُ لأجْل المعنى لا لأجْل الإعراب، وإعرابُ الآية مُتَّسِقٌ مع هذا القَول أيضًا. قال النَّحَّاسُ: «﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ «الذين»: رفعٌ بالابتداء، وخبرُه ما بعد الفاء؛ فلا بُدَّ مِن الفاء في جواب أَمَّا لأنَّ فيها معنى الشَّرط؛ أي مَهْما يكنْ مِن شيءٍ فالأمرُ كذا. ﴿فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ «أنَّ» في مَوضِع نصبٍ بـ{يعلمون}، والهاءُ اسمُها و﴿ٱلْحَقُّ﴾ خبرُها. ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾ خفضٌ بـ﴿مِن﴾»[(١)]، وبنحوه قال غيرُه[(٢)]؛ فالغالبُ – والله أعلم– أنَّ المرادَ بهذا التَّقديرُ كما ذكر ابنُ عاشور؛ أي: التَّقديرُ لأجْل المعنى.

الشَّاهد الثَّاني:

في قَولِه تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة:١١٢]

قال ابنُ عاشور: «ومَن قدَّر هنا فِعلًا بعد ﴿بَلَىٰ﴾ أي يَدخُلها مَن أَسْلَم؛ **فإنَّما أراد تقديرَ معنًى لا تقديرَ إعرابٍ؛ إذْ لا حاجةَ للتَّقدير هنا**»[(٣)].

يبيِّن ابنُ عاشور هنا أنَّ مَن قدَّر فِعلًا بعْد ﴿بَلَىٰ﴾ في قَولِه تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ﴾ فجعل تقديرَ نَظْمِ الآية: ﴿بَلَىٰ﴾ (يَدخُلها) ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ﴾ إنَّما قصد بذلك تقديرَ معنًى لا تقديرَ إعرابٍ، وعلَّل رأيَه بأنَّ نَظْمَ هذه الآية لا يحتاج إلى تقديرِ إعراب؛ فهو – بحسَب الصَّنْعة النَّحْوية– تامٌّ لا محذوفَ فيه.

وهذا التَّقديرُ الذي أشار إليه ابنُ عاشور فسَّر الآيةَ به الواحديُّ فقال: «﴿بَلَىٰ﴾ يَدخُلها ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾»[(٤)].

---

(١) إعراب القرآن (١: ٤٠).

(٢) ينظر: الإعراب المُفصَّل لكتاب الله المُرتَّل (١: ٣٦).

(٣) التحرير والتنوير (١: ٦٧٤).

(٤) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١٢٥.

وعَدَّه فعلًا محذوفًا الزَّمَخْشَرِيُّ فقال: "«وأنْ يكونَ {مَنْ أَسْلَمَ } فاعلًا لفعل محذوف؛ أي ﴿ بَلَىٰ ﴾ (يَدخُلها) ﴿مَنْ أَسْلَمَ ﴾»[(١)]؛ فتقديرُ الزَّمَخْشَري ها هنا - كما هو ظاهرٌ مِن كلامه- تقديرٌ لأجْل الإعراب لا لأجْل المعنى كما يرى ابنُ عاشور.

ووجهُ جعلِ الزَّمَخْشَرِيِّ التَّقديرَ لأجْل الإعراب هو أنَّه جعل «﴿مَنْ أَسْلَمَ ﴾ فاعلًا لفِعلٍ محذوف؛ أي بلى يَدخُلها مَن أسلم، ويكونُ قَولُه ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ ﴾ كلامًا معطوفًا على: يَدخُلُها مَن أسْلم»[(٢)].

ووجهُ جعلِ ابنِ عاشور التَّقديرَ لأجْل المعنى هو أنَّه جعل قَولَه: ﴿أَسْلَمَ ﴾ فِعْلَ الشَّرط، وجوابُه ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ ﴾ ومعناه: فله دُخولُ الجنَّة[(٣)].

وجوَّز الوَجهَين البَيْضاويُّ وأبو السُّعود[(٤)] وغيرُهما[(٥)]، وصحَّح الوَجهَين الخطيبُ الشِّرْبِيني[(٦)]، واحتملهما المُظْهِريُّ[(٧)].

وبناءً على ذلك يُمكِن القَولُ: إنَّ كِلَا الرَّأيَين له وجهٌ جائز صحيح، ومبنى الخلاف في كَون التَّقدير هنا تقديرًا لأجْل المعنى أمْ تقديرًا لأجْل الإعراب على رَأيَين في إعراب الجُملة؛ أوَّلُهما الرَّأيُ القائل بأنَّه تقديرٌ لأجْل المعنى لا حاجةَ فيه لتقدير محذوفٍ مِن أجْل الصَّنْعة النَّحْوية، والآخِرُ الرَّأيُ القائل بأنَّ التَّقديرَ لأجْل الإعراب ثمَّة حاجةٌ فيه لتقديرِ محذوفٍ لأجْل الصَّنْعة؛ وهذا المحذوفُ هو الفعل (يَدخُلها)[(٨)]. واللهُ -تعالى- أعلم.

---

(١) الكشاف (١: ١٧٨).

(٢) تفسير النَّيْسابُوري (١: ٣٦٨).

(٣) ينظر: السِّراج المنير، (١: ٨٦).

(٤) ينظر: تفسير البَيْضاوي (١: ١٠١)، تفسير أبي السعود، (١: ١٤٨).

(٥) ينظر: المنتجَب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، (١: ٣٦٣).

(٦) ينظر: السِّراج المنير، (١: ٨٦).

(٧) ينظر: التَّفسير المظهري (١: ١١٥).

(٨) ينظر: تفسير النَّيْسابُوري (١: ٣٦٨).

الشَّاهد الثَّالث:

في قَولِه تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة:٤٦-٤٧].

قال ابنُ عاشور: «وقرأ حمزةُ بكسرِ لامِ (لِيَحْكُمَ) ونَصْبِ الميم على أنَّ اللَّامَ لامُ كي للتَّعليل؛ فجملةُ (لِيَحْكُمَ) - على هذه القراءةِ- معطوفةٌ على قَولِه: {فِيهِ هُدًى} إلخ الذي هو حالٌ، عُطِفت العِلَّةُ على الحال عطفًا ذِكْريًّا لا يُشرِّك في الحُكم؛ لأنَّ التَّصريحَ بلام التَّعليل قرينةٌ على عدم استقامة تشريك الحُكم بالعطف؛ فيكون عطفُه كعَطْفِ الجُمَل المختلِفة المعنى، وصاحبُ «الكشَّاف» قدَّر في هذه القراءة فعلًا محذوفًا بعد الواو؛ أي وآتيناه الإنجيلَ؛ دَلَّ عليه قَولُه قبْله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾، **وهو تقديرُ معنًى وليس تقديرَ نَظْمِ الكلام**»[(١)].

في قَوله تَعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ قراءاتٌ؛ فقرأها حمزةُ: بكَسرِ اللَّامِ ونصبِ الميم (ولِيَحْكُمَ)، والباقون بإسكان اللَّام وجزم الميم (ولْيَحْكُمْ)، وورشٌ على أصله يُحرِّكها بحركة همزة (أهل) (وَلْيَحْكُمَ)[(٢)]، وعلى القراءة الأُولى (ولِيَحْكُمَ) قَدَّر الزَّمخشريُّ محذوفًا بعد الواو[(٣)]؛ وعلى ما ذكره ابنُ عاشور عن الزَّمخشري يكون نظمُ الآية بالتَّقدير الذي قَدَّره (وآتيناه الإنجيلَ لِيَحْكُمَ)، ونصُّ كلام الزَّمخشريِّ في تفسيره هو: «فإنْ قلت: فإنْ نَظَمْتَ (هُدىً وَمَوْعِظَةً) في سِلْك (مُصدِّقًا) فما تَصنَع بقَولِه: (ولِيَحْكُمَ)؟ قلتُ: أَصنَع به ما صَنَعتُ بـ(هُدًى ومَوعِظةً) حين جعلتهما مَفعولًا لهما

(١) التحرير والتنوير، (٦: ٢١٩-٢٢٠).

(٢) سُهِّلت الهمزةُ ونُقلت حركتُها إلى ما قبلها وهو الميم. ينظر: ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ٣٤٧.

(٣) ينظر: الكشاف، (١: ٦٣٩).

فأُقدِّر: ولِيَحْكُمَ أهلُ الإنجيل بما أَنزل اللهُ آتَيْناه إيَّاهُ»[(١)]، فيكون المُقدَّرُ وَفْقَ نصِّ الزَّمَخْشَري: (آتيناه إيَّاه)، ولعلَّ ابنَ عاشور نقل عن الزَّمَخْشَريِّ بالمعنى فالتَّقديران بمعنًى واحدٍ، وعلى كلٍّ فابنُ عاشور يرى أنَّ تقديرَ الزَّمَخْشَريِّ هنا إنَّما هو تقديرٌ لأجْلِ المعنى لأجْلِ الإعراب؛ كأنَّه يَقصِد أنَّ الزَّمَخْشَريَّ قدَّر هنا محذوفًا ليُبيِّنَ معنى القراءة، ولا دخلَ لهذا التَّقدير في الإعراب.

وظاهرُ قَولِ الزَّمَخْشَري يُفهَم منه أنَّ مُرادَه مِن التَّقديرِ الإعرابُ لا المعنى؛ ووجهُ ذلك أنَّ وجهَ قراءة حمزةَ بكسرِ اللَّام (ولِيَحْكُمَ) أنَّ اللَّامَ لامُ كي مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه ما ذكره[(٢)].. هذا على جعل {هُدًى ومَوعِظةً} معطوفين على {مُصَدِّقًا}، وأمَّا «ولِيَحْكُمَ» فمُتعلِّقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه اللَّفظُ كأنَّه قيل: وللحُكمِ آتيْناه ذلك[(٣)].

أمَّا ابنُ عاشور - بحَمْلِه التَّقديرَ على المعنى لا الإعراب- فلعلَّه يرى التَّوجيهَ الآخَرَ لقراءة حمزة وهو ما ذكر مِن أنَّ اللَّامَ مُتعلِّقةٌ بـ «آتَيْنا» أو بـ «قَفَّيْنا» إنْ جعلنا «هُدًى ومَوعِظةً» مفعولاً لهما؛ أي: قَفَّيْنا للهُدى والمَوعِظةِ وللحُكم، أو آتيناه الهُدى والمَوعِظةَ والحُكم[(٤)]، وهو قد صرَّح في كلامه الوارد أعلاه بأنَّه يرى العطفَ، لكنَّه يرى معه أنَّها لامُ كي؛ ووجهُ ذلك أنَّها معطوفةٌ لكنها مِن غير تشريكٍ في الحكم؛ دلَّ على ذلك وجودُ لامِ كَيْ[(٥)].

وكِلا التَّوجيهَين اللَّذَين بُني عليهما الخِلافُ في نوع التَّقدير قال بهما بعضُ المُفسِّرين[(٦)]؛ فإنْ حَمَلْتَ اللَّامَ أوَّلًا على أنَّها لامُ كي، وثانيًا على أنَّها غيرُ معطوفة على

(١) ينظر: الكشاف، (١: ٦٣٩).
(٢) ينظر: التَّفسير المظهري، (٣: ١٢٢).
(٣) ينظر: الدُّرُّ المَصُون في علوم الكتاب المكنون، (٤: ٢٨٥).
(٤) ينظر: المرجع السابق، (٤: ٢٨٥).
(٥) ينظر: التحرير والتنوير، (٦: ٢١٩-٢٢٠).
(٦) ينظر: الدُّرُّ المَصُون، (٤: ٢٨٥)، واللُّباب في علوم الكتاب، (٧: ٣٦٣).

ما قبْلها؛ كان التَّقديرُ لأجْل الإعراب، وإنْ حَمَلْتَها على أنَّها معطوفةٌ على ما قبْلها - وإن كانتْ لامَ كيْ- كان التَّقديرَ لأجْل المعنى. والله أعلم.

الشَّاهد الرَّابع:

في قَولِه تعالى:﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الأعراف:٤].

قال ابنُ عاشور: «وإنَّما خَصَّ بالذِّكر إهلاكَ القُرى دون ذِكرِ الأُمم كما في قَوله: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴿٥﴾ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُواْ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿٦﴾﴾ [الحاقة: ٥، ٦] لأنَّ المُواجَهين بالتَّعريض هُم أهلُ مكَّة وهي أمُّ القُرى؛ فناسَب أنْ يكونَ تهديدُ أهلها بما أصاب القُرى وأهلَها، ولأنَّ تعليقَ فعلِ (أهلكناها) بالقرْية دون أهلِها لقَصدِ الإحاطةِ والشُّمول فهو مُغْنٍ عن أدوات الشُّمول؛ فالسَّامعُ يَعلَم أنَّ المرادَ مِن القرية أهلُها... والمعنى على تقدير المُضاف، **وهو تقديرُ معنًى**»[(١)].

يرى ابنُ عاشور أنَّ في قَوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَهَا﴾ تقديرًا لمُضافٍ محذوفٍ لأجْل المعنى هو: (وأهلَها)؛ فيكون نظمُ الآية بالتَّقدير الذي ذكره هو: (وكم مِن أهل قريةٍ أَهْلَكْناها)؛ وعِلَّةُ هذا التَّقدير كما - يرى ابنُ عاشور- بيانُ المعنى؛ فهو إذنْ تقديرٌ لأجْل المعنى لا لأجْل الإعراب.

وبالتَّقدير الذي ذهب إليه ابنُ عاشور فسَّر عددٌ من المُفسِّرين الآية بهيئةٍ يُفهم منها أنَّ مُرادَهم تقديرُ معنىً وتفسيرٍ كما ذكر ابنُ عاشور؛ فقال الطَّبريُّ: «وقد كان بعضُ أهل العربية يرى أنَّ الكلامَ خرج مخرجَ الخبرِ عن "القرية" والمرادُ به أهلُها»[(٢)]، وقال الشَّوْكانيُّ: «أيْ كَمْ مِن قَرْيَةٍ مِنَ القُرى الكَبِيرَةِ أهْلَكْناها نَفْسَها بإهْلاكِ أهْلِها، أوْ أهْلَكْنا أهْلَها»[(٣)].

---

(١) التحرير والتنوير، (٨-ب: ١٩).

(٢) تفسير الطَّبري، (١٢: ٣٠٠).

(٣) فتح القدير، (٢: ٢١٤).

وقال الزَّجَّاجُ: «وقَولُه جَلَّ وعَزَّ: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾؛ المعْنى: وكَمْ مِن أَهْلِ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناهُمْ! إلَّا أنَّ "أَهْلِ" حُذِفَ لِأنَّ في الكَلامِ دَلِيلًا عَلَيْهِ»[(١)]؛ فمفهومُ قَولِ الزَّجَّاج أنَّ التَّقدير هنا تقديرٌ لأجْل المعنى، بلْ هو ظاهرٌ مِن قَوله: "المعنى".

وإعرابُ الآية مُتَّسِقٌ مع ما ذكره ابنُ عاشور وما يُفهَم مِن أقوال المُفسِّرين مِن أنَّه تقديرٌ لأجْل المعنى؛ فإعرابُ قَولِه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ له وجهان؛ الأوَّلُ: أنَّ (كَمْ) خبريةٌ في مَوضِعِ رفعٍ على الابتداء، و(من قرية) تمييزُ (كَم) الخبرية، وجملةُ (أهلكناها) خبرُ (كَمْ). والآخِرُ: أنَّ (كمْ) في مَوضِعِ نصبٍ على الاشتغال بإضمار فعلٍ يُفسِّره ما بعْده، وجملةُ (أهلكناها) لا محلَّ لها لأنَّها مُفسِّرةٌ[(٢)]، وكِلا الوَجهَين مُتَّسِقٌ مع ما ذكر ابنُ عاشور.

ولعلَّ ابنَ عاشور بجعلِه التَّقديرَ هنا لأجْل المعنى قد جمع بين القَولَين اللَّذَين أوردهما الرَّازيُ في شأن هذا الحذف حين قال ما خُلاصَتُه: قِيل: في الآيةِ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: وكَمْ مِن أهْلِ قَرْيَةٍ، وقال بعضُهم: لا محذوفَ في الآية[(٣)]؛ فوافق القَولَ الأوَّل القائلَ بأنَّ في الآية محذوفًا مُقدَّرًا لأجْل المعنى، ووافَق القَولَ الثَّاني القائلَ بأنَّه ليس في الآية محذوفٌ مُقدَّرٌ لأجْل الإعراب.

وممَّا يُقوِّي جعلَ التَّقدير هنا لأجْل المعنى لا لأجْل الإعراب أنَّه حينئذٍ يكون قَولُه: ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ مَحْمُولًا على ظاهِره ولا حاجةَ فيه إلى التَّأويل[(٤)].

وممَّا يؤيِّد أيضًا أنَّ التَّقديرَ هنا ليس لأجْل الإعراب ما ذكره الزَّمَخْشَريُّ حيث قال: "فإن قُلتَ: هلْ يُقدَّر حذفُ المضاف الذي هو (الأهلُ) قبل ﴿قَرۡيَةٍ﴾ أو قبل الضَّمير في ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾؟ قلتُ: إنَّما يُقدَّر المضافُ للحاجةِ ولا حاجةَ؛ فإنَّ القريةَ

(١) معاني القرآن وإعرابه، (٢: ٣١٧).

(٢) ينظر: إعراب القرآن، (٢: ٤٥)، وإعراب القرآن وبيانه، (٣: ٢٩٦).

(٣) ينظر: تفسير الرازي، (١٤: ١٩٨).

(٤) ينظر: تفسير الرازي، (١٤: ١٩٨).

تُهلَك كما يُهلَك أهلُها"[(١)]. فهو يرى أنَّه لا حاجةَ إلى تقديرٍ لأجْل الإعراب.

وبناءً على جميع ما سبق يكون الرَّاجحُ في تقدير (وأهلَها) أنَّه لأجْل المعنى -كما ذكر ابنُ عاشور- لا لأجْل الإعراب. والله - تعالى- أعلم.

الشَّاهد الخامس:

في قَولِه تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأعراف:٢٠]

قال ابنُ عاشور: «والاستثناءُ في قَوله: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ استثناءٌ مِن عِلَلٍ؛ أي ما نَهاكما لعِلَّةٍ وغرضٍ إلَّا لغرضِ أن تكُونا مَلكَين؛ **فتعيَّن تقديرُ لام التَّعليل** قبل (أنْ)، وحذفُ حروفِ الجرِّ الدَّاخلةِ على (أنْ) مُطَّرِدٌ في كلام العرب عند أمنِ اللَّبْس، وكَونُهما مَلكَين أو خالِدَين عِلَّةٌ للنَّهْي؛ أي كَونُكما مَلكَين هو باعثُ النَّهي، إلَّا أنَّه باعثٌ باعتبار نفيِ حصولِه لا باعتبار حصوله؛ أي هو عِلَّةٌ في الجُملة؛ ولذلك تَأوَّله سِيبوَيْه والزَّمَخشَريُّ بتقدير: كراهةَ أنْ تكُونا، **وهو تقديرُ معنًى لا تقديرُ إعراب**»[(٢)].

يرى ابنُ عاشور – كما هو الظَّاهرُ المفهوم مِن قَوله- أنَّ في قَوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ أَحَدَ محذُوفَين مُقدَّرَين؛ الأوَّلُ محذوفٌ مُقدَّر لأجْل الإعراب هو لامُ التَّعليل؛ فيكون نظمُ الآية على تقدير حذفها: (إلَّا (لـ)ألَّا تَكُونا مَلكَين)، والآخِرُ محذوفٌ مُقدَّر لأجْل المعنى هو كلمةُ (كراهةَ)؛ فيكون نظمُ الآية على تقدير حذفها: ﴿إِلَّآ﴾ (كراهةَ) ﴿أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾.

هذا مفهومُ قَولِ ابن عاشور، والأمرُ الذي يشير إليه منثورٌ في كُتب المُفسِّرين وأهلِ العلم، وخُلاصتُه:

أنَّ (أَنِ) التي في قَولِه تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ استثناءٌ مُفرَّغٌ، وهو مفعولٌ لأجْله

(١) الكشاف، (٢: ٨٧).

(٢) التحرير والتنوير، (٨-ب: ٥٩).

في مَوضعِ نصبٍ على حذف الخافض؛ ففي الكلام مُضافٌ محذوفٌ قُدِّر بتقديرَين؛ أوَّلُهما تقديرُ البصْريِّين وعليه الزَّمخشَريُّ[(١)] وهو: (إلَّا كراهةَ أنْ تكُونا مَلكَين)، وآخِرُهما تقديرُ الكُوفيِّين وهو (لئلَّا تكُونا مَلكَين)[(٢)].

وابنُ عاشور يرى أنَّ تقديرَ الكُوفيِّين لأجْل الإعراب لا بُدَّ منه للصَّنْعة النَّحْوية، أمَّا تقديرُ البصْريِّين فهو تقديرٌ لأجْل المعنى.

ومِن المُفسِّرين مَن أورد ما جعله ابنُ عاشور تقديرًا لأجْل المعنى في هيئةٍ يُفهم منها أنَّه تفسيرٌ وبيان للمعنى؛ فقال الأخفشُ: «وقال ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾؛ يقول: ما نهاكما إلَّا كراهةَ أن تكونا»[(٣)]، وقال الخطيبُ الشِّرْبينيُّ: «﴿إِلَّآ أَن﴾ أي: كراهةَ أنْ ﴿تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾»[(٤)]، وقال غيرُهما بمِثل ذلك[(٥)]، بلْ قد نقل ابنُ الجَوْزيِّ هذا القَولَ ناصًّا على أنَّ المُرادَ مِن ذِكره بيانُ المعنى فقال: «قال الأخفشُ والزَّجَّاجُ: معناه: ما نَهاكما إلَّا كراهةَ أن تكُونا مَلكَين»[(٦)].

ورأيُ ابنِ عاشور مُخالفٌ لِما هو مُترجِّحٌ عند عددٍ مِن أهل العلم بترجيح رأي البصْريِّين على الكُوفيِّين هنا؛ لأنَّ إضمارَ الاسم أحسنُ مِن إضمار الحرف، وهو ما نَصَّ عليه أبو حيَّانَ، والسَّمينُ الحلبي، وابنُ عادلٍ[(٧)].

فالأرجحُ إذنْ أنَّه تقديرُ إعرابٍ لا ما ذَكر ابنُ عاشور مِن أنَّه تقديرُ معنًى، وإنْ كان لكلِّ مُفسِّر رأيُه المُعتبَر في المسألة.

---

(١) ينظر: الكشاف، (٢: ٩٥).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن، (١: ٢٨٤)، والدُّرُّ المَصُون، (٥: ٢٧٨)، البحر المحيط في التَّفسير، (٥: ٢٥)، وفتح القدير، (٢: ٢٢٢).

(٣) معاني القرآن، (١: ٣٢٢).

(٤) السِّراج المنير، (١: ٤٦٧).

(٥) ينظر: تفسير البَيْضاوي، (٣: ٨)، وتفسير ابن جُزَيٍّ، (١: ٢٨٥)، وتفسير أبي السعود، (٣: ٢٢٠).

(٦) زاد المسير في علم التَّفسير، (٢: ١٠٨).

(٧) ينظر: البحر المحيط في التَّفسير (٥: ٢٥)، والدُّرُّ المَصُون، (٥: ٢٧٨)، واللُّباب في علوم الكتاب، (٩: ٥٦).

الشَّاهد السَّادس:

في قَوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡۚ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١١﴾﴾[يونس:١١]

قال ابن عاشور: «... ﴿فَنَذَرُ﴾ ليس معطوفًا على كلامٍ مُقدَّر، **وإنَّما التَّقديرُ تقديرُ معنًى لا تقديرُ إعراب**؛ أي فنَتْرُك المُنكِرين للبعث في ضَلالهم استدراجًا لهم»[(١)].

يرى ابنُ عاشور هنا أنَّ قَولَه تعالى: ﴿فَنَذَرُ﴾ ليس معطوفًا على مُقدَّرٍ لأجْل الإعراب، بل على مُقدَّر لأجْل المعنى.

ولعلَّه يشير بذلك إلى التَّقدير الذي أورده المُفسِّرون قبْل ﴿فَنَذَرُ﴾. قال أبو البقاء العُكْبَريُّ: «﴿فَنَذَرُ﴾: هُو معطوفٌ على فِعلٍ محذوفٍ، تقديرُه: ولكنْ نُمْهِلُهُم فَنَذَرُ»[(٢)]، ونقله عنه أبو حيَّانَ، والسَّمينُ الحلبي[(٣)]، وغيرُهما[(٤)].

وظاهرُ كلام المُفسِّرين أعْلاه يُفهم منه أنَّ التَّقديرَ هنا لأجْل الإعراب، وهذا خِلافُ ما ذكره ابنُ عاشور مِن أنَّه لأجْل المعنى.

ولعلَّ اختلافَ أقوال المُفسِّرين يعود إلى الاختلاف الوارد في المعطوف عليه بالفاء في قَولِه تعالى: ﴿فَنَذَرُ﴾، والمعْنيُّ بالكلام هنا منها وجهان:

الوجهُ الأول: أنَّه معطوفٌ على قَولِه: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ﴾ على معنى أنَّه في قُوَّة النَّفْي[(٥)].

ولعلَّ مَن رأي هذا الرَّأيَ جَعل التَّقديرَ الذي ذكره أبو البقاء العُكْبَريُّ تقديرَ معنًى

(١) التحرير والتنوير، (١١: ١٠٨).

(٢) التبيان في إعراب القرآن، (٢: ٦٦٧).

(٣) ينظر: البحر المحيط في التَّفسير (٦: ٢٠)، والدُّرُّ المَصُون، (٦: ١٥٩).

(٤) ينظر: اللُّباب في علوم الكتاب، (١٠: ٢٧٦)، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن، (٢: ٤٢٦)، والإعراب المحيط مِن تفسير البحر المحيط، (٥: ٣٤٢).

(٥) ينظر: البحر المحيط في التَّفسير، (٦: ٢٠)، والدُّرُّ المَصُون، (٦: ١٥٩).

لا إعرابٍ؛ فهو لِبيانِ الـمعنى لا لِبيان الإعراب (المعطوف عليه الـمحذوف).

والوجهُ الثَّاني: أنَّه معطوفٌ على جملةٍ مُقدَّرة؛ فيكون التَّقديرُ: «ولكن نُمْهِلُهم فَنَذَرُ»(١).

ولعلَّ مَن رأى هذا الرَّأيَ جعل التَّقديرَ الذي ذكره أبو البقاء العُكْبَريُّ تقديرًا لأجْل الإعراب.

فلكُلِّ رأيٍ حظُّه ومَكانتُه وعِلَّتُه ومُستنَدُه الخاصُّ به؛ فهو مُحتمَلٌ صحيح كما الآخَرُ كذلك.

الشَّاهد السَّابع:

في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [يونس:٣١].

قال ابنُ عاشور: «والفاءُ في قوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ فاءُ السَّببيَّة التي مِن شأنها الاقترانُ بجواب الشَّرط إذا كان غيرَ صالحٍ لـمُباشَرة أداة الشَّرط؛ ذلك بأنَّه قصد تَسبُّب قَولِهم: {الله} على السُّؤال الـمأمور به النَّبيءُ عليه الصَّلاة والسَّلام، فنزل فعلُ ﴿فَقُلْ﴾ منزلةَ الشَّرط فكأنَّه قيل: إنْ تَقُلْ مَنْ يَرزُقُكم مِن السَّماء والأرض فسيقولون الله، ومنه قَولُه تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ﴾ [الإسراء: ٥٠، ٥١]، وهذا الاستعمالُ نظيرُ تنزيلِ الأمر مِن القَول منزلةَ الشَّرط في جزم الفعل الـمَقُول بتنزيله مَنزِلةَ جوابِ الشَّرط؛ كقَولِه تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[إبراهيم:٣١] وقَولِه: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء:٥٣]. التَّقدير: إنْ تَقُلْ لهم أَقِيمُوا الصَّلاةَ يُقِيموا، وإنْ تَقُلْ لهم قُولُوا التي هي أحسنُ يَقولُوا. وهو كثيرٌ في القرآن على رأي الـمُحقِّقين مِن النُّحاة، وعادةُ

(١) ينظر: البحر الـمحيط في التَّفسير (٦: ٢٠)، والدُّرُّ الـمَصُون، (٦: ١٥٩).

المُعْرِبين أن يُخرِّجوه على حذفِ شرطٍ مُقدَّرٍ دلَّ عليه الكلامُ، والرَّأيان متقاربان، إلَّا أنَّ ما سلكه المُحقِّقون **تقديرُ معنًى**، والتَّقديرُ عندهم اعتبارٌ لا استعمال، وما سلكه المُعْرِبون **تقديرُ إعرابٍ**، والمُقدَّرُ عندهم كالمذكور»[(١)].

يشير ابنُ عاشور إلى رَأيَين في مسألة أصل نَظْم الآيةِ مَحَلِّ الشَّاهد والآياتِ التي جاءت على سِياقها كتلك التي أوردها في أثناء قَوله المذكور أعْلاه.

ويُبيِّن أنَّ فيها رَأيَين لأهل العلم:

الأوَّل: رأيُ المُحقِّقين مِن النُّحاة - ولعلَّه يَقصِد الرَّاسخةَ أقدامُهم في علم النَّحْو الضَّليعين فيه- وهو: أنَّهم يُنزلون الأمرَ مِن القَول منزلةَ الشَّرط في جزمِ الفعل المَقُول بتنزيلِه منزلةَ جوابِ الشَّرط؛ فيكون تقديرُهم للمحذوف في الكلام تقديرًا لأجْل المعنى.

والآخِرُ: رأيُ المُعْرِبين - ولعلَّه يَقصِد المُعتَنين بإعراب آيات الذِّكر الحكيم- وهو: أنَّهم يُخرِّجون الكلامَ على حذفِ شرطٍ مُقدَّرٍ دلَّ عليه الكلامُ؛ فيكون الشَّرطُ المحذوف قد قُدِّر لأجْل الإعراب[(٢)].

ومِثالُه الآيةُ محلُّ الدِّراسة في هذا الشَّاهد؛ فهي على التَّقدير الذي يعنيه ابنُ عاشور: (إنْ تـ)ـقُلْ مَن يَرزُقُكم مِن السَّماء والأرض أمَّن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتَّقون.

وهذا التَّقديرُ عند المُحقِّقين مِن النُّحاة - على الرَّأي الأوَّل- تقديرٌ لأجْل المعنى، وعند المُعْرِبين - على الرَّأي الثَّاني- تقديرٌ لأجْل الإعراب.

وقد أُعربت الآيةُ في بعض الكتب المَعْنيَّة بإعراب القران بقَولهم: «وجملة: «سيقولون...» في محلِّ جزمِ جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ؛ أي: إنْ سألتموهم ذلك فسيقولون»[(٣)]،

(١) التحرير والتنوير، (١١: ١٥٦-١٥٧).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير، (١١: ١٥٧).

(٣) الجدول في إعراب القرآن الكريم، (٦: ١١٩).

وأُعربتْ في كتابٍ آخَر بقَولِهم: «وجملةُ: «سيقولون...» جوابُ شرطٍ مُقدَّرٌ؛ أي: إنْ قُلتم لهم ذلك فسيقولون»[(١)]، وهو يوافق ما ذكره ابنُ عاشور.

الشَّاهد الثَّامن:

في قَولِه تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [يونس:٥١]

قال ابنُ عاشور: «وكلمة ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ استفهامٌ إنكاري عن حصول إيمانهم عند حلول ما تَوعَّدهم؛ فعبَّر عن وقت وقوعه باسْم الزَّمان الحاضر وهو ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ حكايةً للسانِ حالٍ مُنكِرٍ عليهم في ذلك الوقت استحضر حالَ حُلولِ الوعد كأنَّه حاضرٌ في زمن التَّكلُّم، وهذا الاستحضارُ مِن تخييل الحالة الـمُستقبَلة واقعةً. ولذلك يَحسُن أن نجعلَ ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ استعارةً مَكْنيَّةً بتشبيه الزَّمن الـمستقبل بزمن الحال، ووجهُ الشَّبَه الاستحضارُ. ورَمَز إلى الـمُشبَّه به بذِكرِ لفظٍ مِن رَوادفه وهو اسمُ الزَّمن الحاضر. وجُملةُ: ﴿وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ ترشيحٌ، وإمَّا تقديرُ قَولٍ في الكلام؛ أي يقال لهم إذا آمَنوا بعد نزول العذاب: آلآن آمَنتُم، كما ذهب إليه أكثرُ الـمُفسِّرين. **فذلك تقديرُ معنًى لا تقديرُ نَظْمٍ وإعراب**؛ لأنَّ نَظْمَ هذا الكلام أدقُّ مِن ذلك»[(٢)].

يرى ابنُ عاشور أنَّ تقديرَ النَّظْمِ في قَولِه تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾: (يقال لهم إذا آمَنوا بعد نزول العذاب ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾) هو تقديرٌ لأجْل الـمعنى لا لأجْل الإعراب، ويُعلِّل ذلك بأنَّ نَظْمَ الكلامِ أدقُّ مِن أن يكونَ في صُورةِ تقديرِ محذوفٍ فيه.

وقد ذكر الطَّبريُّ هذا التَّقديرَ في أثناء تفسيره للآيات فقال: «يقول تعالى ذِكرُه: أهنالك إذا وقع عذابُ الله بكم أيُّها الـمشركون "آمَنتُم به". يقول: صَدَّقتُم به في حالٍ

(١) إعراب القرآن الكريم، (٢: ٩٤٦).

(٢) التحرير والتنوير، (١١: ١٩٤).

لا يَنفَعُكم فيها التَّصديقُ، وقيل لكم حينئذٍ: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ تُصدِّقون به ﴿وَقَدْ كُنتُم﴾ قبْل الآن ﴿بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾»[(١)]، وكذا قال الزَّمَخْشَريُّ: «﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ على إرادة القَول؛ أي: قيل لهم إذا آمَنوا بعد وقوع العذاب: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ آمنتُم به ﴿وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾»[(٢)]، وذكره أيضًا البَيْضاويُّ، والخطيبُ الشِّرْبِينيُّ، والشَّوْكانيُّ[(٣)]، وغيرُهم[(٤)].

لكنَّ مفهومَ قَولهم وهيئةَ إيراده مُحتملةٌ؛ فقد يُفهم منها أنَّهم يَقصِدون بالتَّقدير هنا التَّقديرَ لأجْل الإعراب، وقد يُفهَم منها أنَّهم يَقصِدون ما قصده وأراده ابنُ عاشور؛ أي إنَّ التَّقديرَ هنا تقديرٌ لأجْل المعنى.

في حين أورد النَّحَّاسُ ما يُفهم منه على الأغلب أنَّ التَّقديرَ لأجْل الإعراب فقال: «في الكلام حذفٌ، والتَّقدير: أَتأمَنون أن يَنزِلَ بكم العذابُ ثمَّ يقال بكم إذا حلَّ بكم الآن آمَنتُم به»[(٥)]، وكذا قال المُنتجَبُ الهمذانيُّ: «وقوله: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ على إرادة القَول؛ أي: قيل لهم إذا آمَنوا بعد وقوع العذاب: الآنَ آمَنتُم به، وهذا المحذوفُ هو النَّاصبُ للظَّرف»[(٦)]، ومِثلَهما قال السَّمينُ الحلبي: «وهذا الفعلُ المُقدَّرُ ومعمولُه على إضمار قَولٍ؛ أي: قِيل لهم إذْ آمَنوا بعد وقوع العذاب: آمَنتُم الآنَ به»[(٧)].

ولعلَّ التَّقدير يكون لأجْل الإعراب إنْ حُمل إعرابُ الجملة على النَّحْو التَّالي: «الآنَ: ظرفُ زمانٍ للوقت المُتحدَّث فيه مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نصبِ مفعولٍ به – مَقُولِ القَول – أي على إرادة القَول؛ بمعنى: قيل لهم إذا آمَنوا بعد وقوع العذاب: الآن

(١) تفسير الطَّبري، (١٥: ١٠١).
(٢) الكشاف، (٢/ ٣٥١).
(٣) ينظر: تفسير البَيْضاوي، (٣: ١١٥)، (٣)، والسِّراج المنير، (٢: ٢٤)، وفتح القدير، (٢: ٥١٣).
(٤) ينظر: تفسير النَّسَفي، (٢: ٢٧)، ومحاسن التأويل، (٦: ٣٢).
(٥) إعراب القرآن، (٢: ١٥٠).
(٦) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، (٣: ٣٩٠).
(٧) الدُّرُّ المَصُون، (٦: ٢١٧).

آمَنتُم به. ويجوز أن تكونَ الآنَ مع الجملةِ - على هذا المعنى والتَّقديرِ- في محلِّ رفعِ نائبِ فاعلٍ، وتكون جملةُ "قيل" جوابَ إذا"»[(١)].

أمَّا إنْ حُمِلتْ على النَّحْو الذي يراه ابنُ عاشور فيكون التَّقديرُ لأجْل المعنى؛ إذْ يرى ابنُ عاشور أنَّ إعرابَ الجملة أدقُّ من ذلك؛ فهو يجعل ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ استعارةً مكنيةً بتشبيه الزَّمن المستقبل بزمن الحال، ووجهُ الشَّبه الاستحضارُ، ورمز إلى المُشبَّه به بذِكر لفظٍ مِن روادفه هو اسمُ الزَّمن الحاضر[(٢)]، ولكلِّ قَولٍ حظُّه ومُستنَدُه. والله - تعالى- أعلم.

الشَّاهد التَّاسع:

في قَولِه تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [هود:٣٥].

قال ابنُ عاشور: «ولا حاجةَ إلى تقدير المُضاف في قَوله: ﴿مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ أي تَبِعَتِه، **وإنَّما هو تقديرُ معنًى لا تقديرُ إعراب**، والشَّيءُ يُؤكَّد بضِدِّه؛ كقَولِه: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾﴾ [الكافرون: ٢-٣]»[(٣)].

يرى ابنُ عاشور أنَّ التَّقديرَ في قَولِه تعالى: ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ - الذي هو بتقدير: (تَبِعَتِه) فيكون النَّظْمُ عليه: (فعليَّ إجرامي وأنا بريءٌ مِن تَبِعَة ما تُجْرِمُون)- ليس تقديرَ إعراب، بل هو تقديرُ معنًى، ويَعزُو رأيَه هذا لكَونِ الشَّيء بضِدِّه يؤكَّد؛ كأنَّه يَقصِد أنَّ قَولَه تعالى: ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِى﴾ يفيد أنَّ عليهم تَبِعةَ إجرامهم بلا تقديرٍ للحذف لأجْل الإعراب، بلْ لأجْل المعنى؛ ولذلك قال: «ولا حاجةَ إلى تقدير المُضاف في قَوله: ﴿مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ أي تَبِعَتِه».

(١) الإعراب المُفصَّل لكتاب الله المُرتَّل، (٥: ٦٧).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير، (١١/ ١٩٤).

(٣) التحرير والتنوير، (١٢/ ٦٥).

وكلامُ ابن عاشور مستقيمٌ متَّفِق مع ما ذكره المُفسِّرون المُوردون لهذا التَّقدير على هيئة تُوحي بأنَّ مَقصِدَهم التَّقديرُ لأجْل المعنى؛ كالماتُريديِّ حيث يقول: «﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ أي: إنِ افتَريتُه فعليَّ جُرْمُ افترائي وجَزاؤه»[(١)]، والواحديِّ حيث يقول: «وقولُه تعالى: ﴿وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ أي: مِن الكُفرِ والتَّكذيب؛ والمعنى: أنَّه ليس عليَّ مِن إجرامكم عائدُ ضَرَرٍ، وإنَّما عائدُ الضَّرر عليكم؛ فاعمَلُوا على تَذكُّر هذا المعنى»[(٢)]، وغيرِهما[(٣)].

وهو كذلك مُتَّفِقٌ مع ما أُعرِبتْ به ﴿مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ في الآية بأنَّ "مِنْ": حرفُ جرٍّ، و "ما" المصْدريَّةُ، وتُجرِمون: تُعرَب إعرابَ "يقولون"، و "ما" وما تَلاها بتأويل مَصْدرٍ في محلِّ جرٍّ بمِنْ. التَّقديرُ: مِن إجرامكم في إسناد الافتراء إليَّ، والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ ببريء. وجُملةُ "تُجْرِمون" صِلةُ "ما" المصْدريَّةِ لا محلَّ لها مِن الإعراب[(٤)]؛ وعليه فتقدير: (تَبِعَتِه) هو - على الأغلب- تقديرٌ لأجْل المعنى -كما ذكر ابنُ عاشور- لا لأجْل الإعراب. والله - تعالى- أعلم.

الشَّاهد العاشر:

في قَولِه تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾﴾ [الصف:٨].

قال ابنُ عاشور: «وجُملةُ ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾﴾ حاليَّةٌ و"لو" وصْليَّةٌ، وهي تدلُّ على أنَّ مضمونَ شرطِها أَجدَرُ ما يُظَنُّ أنْ لا يَحصُلَ عند حصوله مضمونُ الجواب؛ ولذلك يُقدِّر المُعْرِبون قبْله ما يدلُّ على تقديرِ حصولٍ ضِدَّ الشَّرط

(١) تأويلات أهل السنة، (٦: ١٢٧).

(٢) التفسير البسيط، (١١: ٤٠٨).

(٣) ينظر: تفسير الماوَرْدي (٢: ٤٦٨)، ونظم الدُّرَر في تَناسُب الآيات والسُّوَر، (٩: ٢٨١)، والسِّراج المنير(٢: ٥٥).

(٤) الإعراب المُفصَّل لكتاب الله المُرتَّل، (٥: ١٧٠).

فيقولون: هذا إذا لم يكن كذا، بلْ وإنْ كان كذا، **وهو تقديرُ معنًى لا تقديرُ حذفٍ**؛ لأنَّ مِثلَ ذلك المحذوفِ لا يطَّرد في كلِّ مَوقِعٍ؛ فإنَّه لا يستقيم في مِثل قَولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [يوسف:١٧]؛ إذْ لا يقال: هذا إذا كُنَّا كاذبين، بلْ ولو كنَّا صادقين. وكذلك ما في هذه الآية؛ لأنَّ المعنى: والله مُتِمُّ نُورِه على فرضِ كَراهةِ الكافرين، ولمَّا كانت كراهةُ الكافرين إتمامَ هذا النُّورِ مُحقَّقةً كان سِياقُها في صُورةِ الأمرِ المفروضِ تَهكُّمًا»[(١)].

يذكُر ابنُ عاشور أنَّ المُعْربين يُقدِّرون قبل (لَوْ) الوَصْلِيَةِ ما يَدُلُّ عَلى تقديرِ حُصولِ الشَّرطِ؛ لأنَّ (لو) هذه تَدُلُّ على أنَّ مضمونَ شرطِها أجدرُ ما يُظَنُّ أنْ لا يَحصُلَ عند حُصولِه مضمونُ الجواب[(٢)].

فشرطُ (لوْ) يقتضي شرطًا آخَرَ محذوفًا يكون هذا المذكورُ مُنبِّهًا عليه بطَريق الأَوْلى؛ فإذا انتفى حيث كان أَوْلى فلَأنْ يَنتفيَ فيما عدا هذه الحالةَ أَوْلى[(٣)].

ومِثال المقصود التَّركيبُ الوارد في قَولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ٩١﴾ [آل عمران:٩١].

فقَولُه تعالى: ﴿وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ﴾ يقتضي شرطًا آخَرَ محذوفًا نبَّه عليه المذكورُ بطَريق الأَوْلى، وهذه الحالُ المذكورةُ – وهي حالةُ افتدائهم بمِلءِ الأرض ذهبًا– هي حالةُ أجدرِ الحالات بقَبُول الفِدْية، وليس وراءها حالةٌ أخرى تكون أَوْلى بالقَبُول منها؛ فلذلك قُدِّر الكلامُ بمعنى: لن يُقبَلَ مِن أحدٍ منهم فِدْيةٌ ولو افتدى بمِلْءِ الأرض ذهبًا حتَّى تَبيَّنَ حالةٌ أخرى يكون الافتداءُ الخاصُّ بمِلء الأرض ذهبًا هو أَوْلى بالقَبُول منها[(٤)].

(١) التحرير والتنوير، (٢٨/ ١٩١).
(٢) ينظر: المرجع السابق، (٢٨/ ١٩١).
(٣) ينظر: حاشية الكشاف، (١: ٣٨٣).
(٤) ينظر: المرجع السابق.

فنحوُ هذا التَّركيبِ المقصودُ به أنَّ (لوْ) تأتي مُنبِّهةً على أنَّ ما قبْلها جاء على سبيل الاستقصاء، وما بعْدها جاء تنصيصًا على الحالة التي يُظَنُّ أنَّها لا تندرج فيها(١)، ومِثالُه قَولُ النَّبيِّ ﷺ: «**أَعْطُوا السَّائلَ ولو جاء على فَرَسٍ**»؛ فإنَّ فيه حذفًا مُقدَّرًا؛ فالمعنى: (أَعطُوا السَّائلَ على كلِّ حالٍ ولو جاء على فَرَسٍ)؛ يعني ولو جاء بحالٍ تُنافي استحقاقَ الصَّدَقة على السَّائل(٢).

ويرى ابنُ عاشور أنَّ تقديرَ المُعْربين هذا تقديرٌ للمعنى لا للإعراب، وهو ما ذكره عددٌ مِن أهل العلم؛ فقد أبانُوا عن أنَّ كلمةَ (لو) في مِثل هذا المَقام لا يُلاحَظ لها جوابٌ قد حُذف تعويلًا على دَلالةِ ما قبْلها عليه مُلاحَظةً قَصْديَّةً، إلَّا عند القصدِ إلى بيانِ الإعراب على القواعد الصِّناعيَّة؛ وذلك لأنَّها تأتي في هذا التَّركيب لبيانِ تَحقُّقِ ما يُفيده الكلامُ السَّابقُ بإدخالها على أَبْعَدِها منه وأَشدِّها مُنافاةً له لِيَظهَرَ بثُبوتِه أو انتفائه معه ثُبوتُه أو انتفاؤه مع ما عَداه مِن الأحوال بطَريق الأَوْلَيَّة؛ لِما أنَّ الشَّيءَ متى تَحقَّق مع المُنافي القويِّ فلَأنْ يَتحقَّقَ مع غَيره أَوْلى(٣).

فلَئن كان الشَّرطُ لا بُدَّ له مِن جوابٍ مذكورٍ أو مُقدَّرٍ بقرينةٍ فقد كَثُر الاستغناءُ عنه في الوَصْليَّة حتَّى ذهب بعضُهم إلى أنَّه انسلخ عنها معنى الشَّرط، وأنَّ تقديرَه بيانٌ لأصْل وضعِها لا لُزومَ بحسَب المعنى(٤)؛ فلا يَطَّرِد في كُلِّ المَواضع فهو في بعضِها مُمتَنِعٌ كمِثل المَوضِعِ الذي في هذا الشَّاهد؛ فلا يصحُّ تقديرُ محذوفٍ فيه؛ لأنَّ معنى الآية: واللهُ مُتِمُّ نُورِهِ عَلى فَرْضِ كَراهَةِ الكافِرينَ، وإنَّما جاء السِّياقُ في صُورة الأمر المفروض مِن باب التَّهكُّم لأنَّ كَراهَةُ الكافِرينَ إتْمامَ هَذا النُّورِ مُحَقَّقَةٌ(٥).

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (٢: ٦٧٢).
(٢) ينظر: البحر المحيط في التَّفسير (٥: ٢٧٨).
(٣) ينظر: تفسير أبي السعود، (٣: ٢٤٨-٢٤٩).
(٤) ينظر: حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي، (٧: ١٣٨).
(٥) ينظر: التحرير والتنوير، (٢٨/ ١٩١).

وعليه لا يَصِحُّ تقديرُ محذوفِ لو الوَصْليَّة هنا بأنْ يكونَ النَّظْمُ: والله مُتمُّ نورِه ولو أحَبَّ الكافرون، بلْ ولو كَرِه الكافرون؛ لأنَّ تقديرَ المحذوف قبل لوِ الوصلية يكون للمعنى لا للإعراب، وهنا لا يحتاج إليه المعنى، بلْ هو مُحيلٌ له عن مقصوده فلا يصحُّ تقديرُه.

فكأنَّ خُلاصَةَ ما يَقصِده ابنُ عاشور بكلامه أنَّ تقديرَ الحذف في لوِ الوَصْليَّة يكون لأجْل المعنى فيقع في مَواضِعَ دون مَواضِعَ بحسَب حاجةِ المعنى لذلك، وليس لأجْل الإعراب إذْ لو كان كذلك لَكان وقوعُه واجبًا في كلِّ المَواضع التي تَرِدُ فيها لَوِ الوَصْليَّةُ، ولا يستقيم ذلك كما في الشَّاهدِ محلِّ الدِّراسة هنا.

وما ذكره ابنُ عاشور مستقيمٌ مع ما ذكره المُفسِّرون؛ كالطَّبريِّ إذْ قال: «وقوله: ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨﴾».

يقول: واللهُ مُظهِرٌ دِينَه، وناصرٌ رسولَه، ولو كَرِه الكافرون بالله»[(١)]، وابنُ عرفة الذي قال: «وكراهةُ الكافرين لإتمام النُّور ليست مانعةً مِن إتمام النُّور؛ فـ(لوْ) دَخلتْ تَهكُّمًا بهم فجعلها في صُورةٍ مانعةٍ مِن إتمام النُّور»[(٢)].

ومستقيمٌ كذلك مع ما أُعرب به ختامُ الآية مِن أنَّ: ﴿وَٱللَّهُ﴾ الواوُ للحال و(الله) مبتدأ، و﴿مُتِمُّ﴾ خبرٌ، و﴿نُورِهِۦ﴾ مُضافٌ إليه، والجملةُ حاليَّةٌ مِن فاعل ﴿يُرِيدُونَ﴾ أو ﴿يُطفئوا﴾، و﴿وَلَوۡ﴾ الواوُ للحال أيضًا و﴿لو﴾ شَرْطيَّةٌ، و﴿كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨﴾ فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ حاليَّةٌ مِن الحاليَّة المُتقدِّمة فهي مُتداخلةٌ، وجوابُ ﴿لو﴾ محذوفٌ، والتَّقديرُ: أتـمَّه وأَظهَره[(٣)].

(١) تفسير الطَّبري، (٢٣: ٣٦٠).

(٢) تفسير ابن عرفة، (٤: ٢٢٦).

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، (١٠: ٨٣).

الشَّاهد الحادي عشر:

في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الجن:١٠].

قال ابنُ عاشور: "ومفعولُ ﴿نَدْرِيٓ﴾ هو ما دلَّ عليه الاستِفهامُ بعْده مِن قَولِه: ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ وهو الذي علَّق فِعلَ ﴿نَدْرِيٓ﴾ عن العمل. والاستفهامُ حقيقيٌّ، وعادةُ الـمُعْرِبين لِمِثْلِه أنْ يُقدِّروا مفعولًا يُستخلص مِن الاستفهام تقديرُه: لا ندري جوابَ هذا الاستفهام، وذلك تقدير معنًى لا تقديرُ إعراب. هذا هو تفسيرُ الآية على المعنى الأكملِ، وهي مِن قَبيل قَولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف:٩]"(١).

يرى ابنُ عاشور أنَّ التَّقديرَ في قَولِه تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ﴾ (جَوابَ هذا الاستِفهام): ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾، وأنَّه ليس تقديرَ إعراب، بلْ هو تقديرُ معنى، ويعزُو تقديرَ المحذوف هنا - وإن كان يراه للمعنى- لكَونِ عادَة الـمُعْرِبينَ أنْ يُقَدِّرُوا لـمِثْل هذا السِّياق مفعولًا يُستخلص مِن الاستِفهام، ويُشبِّه ابنُ عاشور الآيةَ مَحَلِّ الدِّراسة بقَولِه - تعالى- في سورة الأحقاف: ﴿وَمَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ فيقال في تفسير الآية: إنَّ تقديرَ الكلام: ﴿وَمَآ أَدْرِي﴾ (أنا) ﴿مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾. والله أعلم.

وكلامُ ابن عاشور مُتَّفِقٌ مع ما هو مفهومٌ من ظاهر الآية، ومع ما هو مفهومٌ ممَّا ذكره الـمُفسِّرون الـمُورِدون لهذا المعنى ضمن تفسير الآية؛ يقول الطَّبريُّ: «يقول - عزّ وجلّ- مُخبِرًا عن قِيلِ هؤلاء النَّفَر من الجنّ: وأنَّا لا ندري أعذابًا أراد الله أنْ يُنزِلَه بأهل الأرض بـمَنْعِه إيَّانا السَّمعَ مِن السَّماء ورَجْمِه مَن استمع منَّا فيها بالشُّهُب ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾؛ يقول: أمْ أراد بهم ربُّهم الهُدى بأنْ يَبعَثَ منهم رسولًا مُرشِدًا

(١) التحرير والتنوير، (٢٩/ ٢٣١).

يُرشدهم إلى الحقِّ»[(١)]. ويقول ابنُ عادل: «لا ندري هل أراد بهذا المنعِ أنْ يُنزِلَ على أهل الأرض عذابًا، أو يُرسِلَ إليهم رسولًا»[(٢)]. ويقول النَّيْسابُوريُّ: «لا ندري أنَّ المقصود مِن منعِ الاسترَاق شَرٌّ أُريد بـمَن في الأرض أمْ خَيرٌ وصلاح»[(٣)].

وهو كذلك مُتَّفِقٌ مع ما أُعرِبتْ به الآية من أنَّ: ﴿لَا﴾: نافية، و﴿نَدۡرِيٓ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرة، والفاعلُ مُستترٌ تقديره: نحنُ، وجملة:﴿لَا نَدۡرِيٓ...﴾ في محلِّ رفع خبر أنَّ، والهمزةُ في ﴿أَشَرٌّ﴾ همزةُ استفهام، و(شَرٌّ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّة، و﴿أُرِيدَ﴾: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول مبنيٌّ على الفتح، ونائبُ الفاعل ضـميرٌ مُستترٌ فيه جوازًا تقديرُه هو، وجـملةُ ﴿أُرِيدَ﴾ في محلِّ رفع خبر المبتدأ[(٤)].

وعليه فتقديرُ: (جواب هذا الاستفهام) تقديرٌ لأجل المعنى - كما ذكر ابن عاشور- لا لأجْل الإعراب. والله - تعالى- أعلم.

(١) تفسير الطَّبري، (٢٣: ٣٢٩).

(٢) اللُّباب في علوم الكتاب، (١٩: ٤٢٢).

(٣) تفسير النيسابوري، (٦: ٣٧١).

(٤) ينظر: إعراب القرآن الكريم، ٥: ٢٥٥٥، والإعراب الـمُفصَّل لكتاب الله الـمُرتَّل، (١٢: ٢٠٣).

الخاتمة

وفيها أهمُّ النَّتائج والتَّوصِيَات

الحمدُ لله المُنعِمِ المُتفضِّل على جميعِ خَلْقِه، الحمدُ لله مُيسِّرِ الطُّرق، ومُذلِّلِ صِعابها، وطاوي بُعْدِها، ومُقرِّبِ مأمولِ سالِكِها، له الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سُلطانه.

أمَّا بعــدُ:

فبعْد أن أتممنا هذا البحث - الذي نسأل اللهَ له القَبُولَ- نَختِمه ببيانِ أهمِّ ما تَبيَّن لنا مِن النَّتائج والتَّوصِيَات.

أولًا: أبرز النَّتائج:

١- كثيرًا ما يأتي نصُّ المُفسِّرين على المحذوف على أنَّه تقديرُ معنًى لا إعرابٍ؛ مِن باب الاستدراك على غيرِهم مِن المُفسِّرين الذين نَصُّوا على تقديرِ محذوفٍ دون تعيينٍ لنَوعه.

٢- كان للعلماء عنايةٌ ببيان نَوعَيِ التَّقدير - التَّقديرِ لأجْل المعنى والتَّقديرِ لأجْل الإعراب- منذ القِدَم؛ فقد نَصَّ ابنُ جِنِّي عليه وهو مِن علماء القرن الرَّابع.

٣- عُنِي الشِّهابُ الخفاجي كثيرًا ببيان تقدير المعنى وتَمَيُّزه عن تقدير الإعراب، بلْ لعلَّه مِن أشدِّ المُفسِّرين عنايةً به إنْ لم يكن أشدَّهم، لكنَّ عِنايتَه كانت بتَعقُّب قَولِ البَيْضاوي وبيانِ مُراده في تفسيره عند التَّقدير هل قصد تقديرَ معنًى أم تقديرَ إعراب.

٤- قد يقع اختلافٌ بين المُفسِّرين في تقدير المحذوف هلْ هو للمعنى أمْ للإعراب، ومَرجِعُ هذا الخِلاف بناءُ إعرابِ الجُملة على رأيَين في الصَّنْعة النَّحْوية.

٥- غالبًا ما تقع إشاراتُ المُفسِّرين - ومنهم ابنُ عاشور- للتَّقدير لأجْل المعنى ولأجْل الإعراب تَعقُّباتٍ على تقدير غيرهم من المُفسِّرين لمحذوفٍ في الآية؛ فإمَّا أن يُوضِّحوا أنَّه إنَّما قدَّره قاصدًا به المعنى، وإمَّا أنْ يخالفوه فيما قصده ويوضِّحوا أنَّ الأصْوبَ أنه للمعنى لا للإعراب.

٦- أكثرُ مَن تَعقَّبه ابنُ عاشور ببيان أنَّ تقديرَه للمحذوف تقديرٌ لأجْل المعنى لا لأجْل الإعراب هو الزَّمَخْشَريُّ.

٧- قد يرى ابنُ عاشور أنَّ التَّقديرَ في مَوضِعٍ مُعيَّن هو لأجْل المعنى، ويكون بقَوله هذا قد خالَف الرَّاجحَ المفهومَ مِن أقوال عددٍ مِن أهل العلم مِن أنَّه تقديرٌ لأجْل الإعراب لا المعنى.

٨- في بعض المَواضع يحتمل ابنُ عاشور ويُصحِّح كِلا التَّقديرَين؛ فيرى أنَّ التَّقديرَ يصحُّ أنْ يكونَ لأجْل الإعراب على اعتبار مُعيَّن ويصحُّ أن يكونَ لأجْل المعنى على اعتبارٍ آخَرَ.

٩- قد يجمع ابنُ عاشور بين قَولَين مختلفَين في وجود الحذف في الآية مِن عدمه؛ وذلك بحَمْلِه التَّقديرَ على أنَّه لأجْل المعنى لا لأجْل الإعراب.

ثانيًا: أبرزُ التَّوصِيَات:

١- دراسةُ تَعقُّبات تقديرِ المحذوف عند الشِّهاب الخَفاجي على البَيْضاوي في حاشيته؛ فهو مِن أكثرِ المُفسِّرين المُستدرِكين في هذه المسألة على غيره كما سبق بيانُه في النَّتائج.

٢- دراسة التَعقُّبات التي وردتْ على تقدير المحذوف في الكشَّاف؛ فالزَّمَخْشَريُّ أكثرُ المُفسِّرين المُتعَبين مِن باقي المُفسِّرين في هذا الباب[(١)].

٣- دراسة الغاية مِن تقدير المحذوف عند المُفسِّرين؛ سواءٌ في نِطاقٍ مُعيَّن كمُفسِّرٍ مُحدَّدٍ أو جزءٍ مُحدَّدٍ مِن القرآن الكريم، أو في نطاقٍ عامٍّ يشمل القرآنَ كلَّه، وإن صار الموضوعُ حينها شديدَ التَّوسُّع.

وختامًا نسأل اللهَ – تعالى– القَبُولَ والسَّداد، ونرجُوه أن يَتقبَّلَ هذا العملَ منَّا، وأن

(١) ينظر مثال على تعليق الزمخشري وتعقبه على المحذوف المقدر من آيات الذكر الحكيم في: قوله المنقول في الشَّاهد الثَّاني والشَّاهد الرَّابع من هذا البحث.

يَرزُقَنا الإخلاصَ فيه، وما كان في هذه الأسطُر مِن صوابٍ فحتمًا هو مِن توفيق الله تعالى، وما كان مِن خطأ فهو مِن الشَّيطان ومِن أنفُسنا، وما كان مِن نقصٍ فهو عائدٌ للطَّبيعة البشَرية التي قدَّر عليها اللهُ – تعالى– النَّقصَ.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا وحبيبنا محمَّد.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- **الإتقان في علوم القرآن**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢- **ارتشاف الضرب مِن لسان العرب**، لأبي حيَّان، أثير الدِّين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأندلُسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- **إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود**، لأبي السُّعود محمد بن محمد بن مصطفى العِمادي، دار إحياء التُّراث العربي - بيروت، د.ط، د.ت.

٤- **إعراب القرآن الكريم**، للأساتذة: عبد الله علوان، خالد الخولي، محمد إبراهيم، صبري عبد العظيم، جاد العزب، السَّيِّد فرج. راجعه وقدّم له: فتحي الدَّابولي، والشَّيخ إبراهيم البنَّا، ومحمد محمد العبد، دار الصَّحابة للتُّراث - طنطا، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥- **إعراب القرآن وبيانه**، لمحيي الدِّين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشُّئون الجامعية، حِمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطَّبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ.

٦- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المُرادي النَّحْوي، المعروف بالنَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطَّبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٧- **الإعراب المحيط مِن تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)**، لياسين جاسم المحيمد.

٨- **الإعراب المُفصَّل لكتاب الله المُرتَّل**، لبهجت عبد الواحد صالح، دار الفِكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، عَمَّان، الطَّبعة: الثَّانية، ١٤١٨هـ.

٩- **الأعلام**، لخير الدين بن محمود الزركلي، ط١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

١٠- **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان، محمد بن يوسف، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطَّبعة: ١٤٢٠هـ.

١١- **البديع في علم العربية**، لابن الأثير، مجد الدين، المبارك بن محمد، تحقيق ودراسة: الدُّكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٢- **البرهان في علوم القرآن**، لأبي عبد الله، بدر الدين، محمد بن عبد الله بن بَهادُر الزَّركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطَّبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ.

١٣- **تأويلات أهل السنة**، لأبي منصور، محمد بن محمد الماتريدي، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٤- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي (ت: ١٣٩٩هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُركاه.

١٥- **تحبير التيسير في القراءات العشر**، لابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٦- **تحريرُ المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد وتفسير الكتاب المجيد**، لمحمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

١٧- **تراجم المؤلفين التونسيين**، لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

١٨- **التعريفات**، لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٩- **تفسير ابن جُزَيّ = التَّسهيل لعلوم التَّنزيل**، لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جُزَّيِّ الكَلْبي الغَرْناطي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٠- **تفسير ابن عرفة**، لأبي عبد الله، محمد بن محمد ابن عرفة الوَرْغَمِّي التُّونُسي المالكي (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: جلال الأسيُوطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطَّبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٢١- **التفسير البسيط**، لأبي الحسن، عليِّ بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النَّيْسابُوري الشَّافعي (ت: ٤٦٨ هـ)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٢- **تفسير البَيْضاوي = أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل**، لناصر الدين، عبد الله بن عمر بن محمد الشِّيرازي البَيْضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التُّراث العربي – بيروت، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٣- **تفسير الثَّعالبي = الجواهر الحِسان في تفسير القرآن**، لعبد الرَّحمن بن محمد بن مخلوف الثَّعالبي (ت: ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشَّيخ محمد علي معوَّض والشَّيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٤- **تفسير الطَّبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر، محمد بن جرير الآمُلي الطَّبري (٢٢٤ – ٣١٠هـ)، دار التَّربية والتُّراث، مكَّة المكرَّمة.

٢٥- **تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن**، لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردُوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٢٦- **تفسير الماوَرْدي = النُّكَت والعُيون**، لأبي الحسن، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البَصْري البغدادي، الشَّهير بالماوَرْدي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: السَّيِّد بن عبد المقصود بن عبد الرَّحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢٧- **التَّفسير المظهري**، لمحمد ثناء الله المظهري، تحقيق: غُلام نبي التُّونسي، مكتبة الرشدية – الباكستان، ١٤١٢هـ.

٢٨- **تفسير النَّيْسابُوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، للحسن بن محمد القمي النَّيْسابُوري، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٩- **التَّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا**، لأبي الأرقم، محمد بن رزق بن عبد الناصر بن طرهوني الكعبي السُّلمي المصري المدني، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، دار ابن الجوزي للنَّشر والتَّوزيع، المملكة العربية السعودية الطَّبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٠- **التَّيسير في التَّفسير**، لعمر بن محمد النسفي، تحقيق: ماهر أديب حبوش وآخرين، دار اللباب، إسطنبول، ط١، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

٣١- **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، لمحمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق، ط٤، ١٤١٨هـ.

٣٢- **حاشية الشِّهاب عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاوي**، لشهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد، تحقيق: محمد الصبَّاغ، دار الطباعة العامرة، ١٢٨٣هـ.

٣٣- **الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة**، لأبي عليٍّ الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودقَّقه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدَّقَّاق، دار المأمون للتُّراث-دمشق/ بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٤- **الخصائص**، لأبي الفتح، عُثمان بن جِنِّي المَوْصِلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، الطَّبعة: الرابعة.

٣٥- **الدُّرُّ المَصُون في علوم الكتاب المكنون**، لأبي العبَّاس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم، المعروف بالسَّمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدُّكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق.

٣٦- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤هـ) تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.

٣٧- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني**، لمحمود بن عبد الله الحسيني الآلُوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٨- **زاد المسير في علم التَّفسير**، لأبي الفرَّج، جمال الدين، عبد الرَّحمن بن علي بن محمد، المعروف بابن الجَوْزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرَّزَّاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٩- **زَهرة التَّفاسير**، لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، المعروف بأبي زَهْرة (ت١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي.

٤٠- **سِرّ صِناعة الإعراب**، لأبي الفتح، عُثمان بن جِنِّي المَوْصِلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطَّبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤١- **السِّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربِّنا الحكيم الخبير**، لشمس الدين، محمد بن أحمد الشِّرْبِيني الشَّافعي، المعروف بالخطيب الشِّرْبِيني (ت: ٩٧٧هـ)، مطبعة بُولاق (الأميرية) - القاهرة، د.ط، ١٢٨٥هـ.

٤٢- **سُنن ابن ماجه**، لأبي عبد الله، محمد بن يزيد القَزْويني (ت: ٢٧٣هـ)، وماجه اسمُ أبيه يزيدَ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرِّسالة العالمية، الطَّبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٤٣- **السُّنن الكبرى**، لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخُراساني البَيْهَقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات، الطَّبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٤- **شرح ألْفيَّة ابن مالك**، لأبي عبد الله، أحمد بن عمر بن مُساعد الحازمي، دروس صوتية مفرغة.

٤٥- **شرح المُفصَّل للزَّمخشري**، لمُوفَّق الدين، يَعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السَّرايا محمد بن عليٍّ الأَسَديِّ الـمَوْصِلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصَّانع (ت٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطَّبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٦- **شرح تسهيل الفوائد**، لأبي عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله ابن مالك الطَّائي الـجَيَّاني (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرَّحمن السَّيِّد - الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٧- **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأَزْدي الحجري الـمِصْري، المعروف بالطَّحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٤٨- **صحيح الجامع الصَّغير وزياداته**، لأبي عبد الرَّحمن، محمد ناصر الدين، بن الحاجِّ نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الأَلْباني، المكتب الإسلامي.

٤٩- **الطِّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلويّ الطَّالبي، الملقَّب بالمؤيَّد باللهَّ (ت: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية - بيروت الطَّبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٠- **غريب الحديث**، لأبي عُبيد، القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهَرَوي البغدادي (ت:٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن الطَّبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٥١- **فتح القدير**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوْكاني اليمني (ت:١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكَلِم الطَّيِّب - دِمَشق، بيروت، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٢- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمُنتجَب الهمذاني (ت: ٦٤٣هـ)، حقَّق نصوصه وخرَّجه وعلَّق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزَّمان للنَّشر والتَّوزيع، المدينة المنوَّرة - المملكة العربية السُّعودية، الطَّبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٣- **الكتاب**، لأبي بِشْر، عَمرو بن عثمان بن قَنبَر الحارثي مولاهم، الملقَّب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبعة: الثَّالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٤- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، لمحمد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، ترجمة: جورج زيناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٥٥- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف والكافي الشاف)**، لمحمود بن عمر الزمخشري، ضبطه وصحَّحه ورتَّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٦- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.

٥٧- **اللُّباب في علوم الكتاب**، لأبي حفص، سِراج الدين، عُمر بن علي بن عادل الحنبلي الدِّمَشقي النُّعْماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشَّيخ عادل أحمد عبد الموجود والشَّيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٥٨- **اللَّطيفة البِكْرية والنَّتيجة الفِكرية في المُهِمَّات النَّحْوية**، لعبد الرَّحمن بن يحيى الـمُعَلِّمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦هـ)، تحقيق: أسامة بن مسلم الحازمي، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد للنَّشر والتَّوزيع، الطَّبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.

٥٩- **المجتبى من مشكل إعراب القرآن**، لأبي بلال، أحمد بن محمد الخرَّاط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المدينة المنوَّرة، ١٤٢٦هـ.

٦٠- **محاسن التأويل**، لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ط١.

٦١- **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد، مكيِّ بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلُسي القُرطُبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضَّامن (ت: ١٤٣٤هـ)، مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت، الطَّبعة: الثَّانية، ١٤٠٥هـ.

٦٢- **معاني القرآن**، لأبي الحسن الـمُجاشعي مولاهم، البَلْخي ثمَّ البَصْري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدُّكتورة هدى محمود قُرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٦٣- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق، إبراهيم بن السَّريِّ بن سهل الزَّجَّاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطَّبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٤- **معترك الأقران في إعجاز القرآن=إعجاز القرآن ومعترك الأقران**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦٥- **المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألْفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)**، للدكتور محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب - القاهرة الطَّبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٦٦- **معجم القواعد العربية في النَّحو والتَّصريف وذُيِّل بالإملاء**، لعبد الغني الدّقر، دار القلم - دمشق.

٦٧- **معجم اللُّغة العربية المعاصرة**، للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عُمر (ت: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطَّبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦٨- **معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر**، لعادل نويهض، مؤسسة نويهض، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٦٩- **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد القزويني ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧٠- **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، لمحمد بن عمر الرازي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٧١- **المقاصد الشَّافية في شرح الخُلاصة الكافية (شرح ألْفيَّة ابن مالك)**، لأبي إسحاق، إبراهيم بن موسى الشَّاطبي(ت:٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة مُحقِّقين، معهد البحوث العلمية وإحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أمِّ القُرى - مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م..

٧٢- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لإبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٧٣- **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٥م.

٧٤- **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي الحسن، عليِّ بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النَّيْسابُوري الشَّافعي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، الدَّار الشَّاميَّة - دمشق، بيروت، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٤٦٩
المقدمة	٤٧٠
أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره	٤٧١
أهداف الدِّراسة	٤٧١
حدود البحث	٤٧١
الدِّراسات السَّابقة	٤٧٢
مخطَّط البحث	٤٧٢
التَّمهيد: (اسمه ونسبه، مولده، حياته العلمية، صِفاته، أبرز شيوخه، أبرز تلامذته، أبرز مُصنَّفاته، وفاته)	٤٧٤
المبحث الأول: تعريفُ التَّقدير، والمعنى، والإعراب، وبيانُ أنواع التَّقدير في الكلام والفرق بينها	٤٧٧
المبحث الثاني: أبرزُ المُفسِّرين الذين تَطرَّقوا للتَّقدير لأجْل المعنى	٤٨٢
المبحث الثالث: المَواضِعُ التي نصَّ ابنُ عاشور على أنَّها تقديرُ معنًى في تفسيره مُرتَّبةً بحسَب ورودها في التَّحرير والتَّنوير	٤٨٧
الخاتمة	٥٠٩
فهرس المصادر والمراجع	٥١٢
فهرس الموضوعات	٥٢٠